

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المحاسبية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
التخصص: تدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

عنوان المذكرة

دراسة التحليل المالي كأداة لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
والتنبؤ بالمستقبل

دراسة حالة مؤسسة تربية الدواجن (حجاج) EURL-DAHRA VIP

تحت اشراف الأستاذ:

معارفية الطيب

مقدمة من طرف الطالب:

شارف عيسى علي نورالدين

أعضاء لجنة المناقشة:

عن الجامعة	الرتبة	الاسم واللقب	
			رئيسا
			مقررا
			مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016



إهداء

أتقدم بقلب شاكر وبنفس خاضعة لله سبحانه وتعالى ونحمده قبل الرضا والحمد حتى يرضى.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى التي أنارت دعواتها دربي وأغرق حنانها فؤادي. إلى من قال الرحمن بأن الجنة تحت أقدامها، "أمي" حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها.

إلى من كان السبب في وجودي إلى من كرس حياته لأجلي إلى من علمني الصبر والإصرار

على النجاح وأغرقني بدعواته "أبي" حفظه الله وأطال عمره.

إلى جميع إخوتي إيمان-محمد-أحمد-حنان

وإلى كل عائلتي الحبيبة وإلى جميع أصدقائي

إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها وإلى من عرفت معها معنى

الحياة وإلى من ساندتني وتحملت معي تعبتي وقلقي العزيزة الغالية زهيرة

إلى كل من حملهم قلبي ونسيهم قلبي



شكر وتقدير

*بادئ البدء نشكر الله المعين الذي فتح لنا أبواب رحمته وهدانا لما فيه فلاح وصلاح للبلاد والعباد أن بارك لنا هذا العمل المتواضع ثمرة جهود سنين طوال والصلاة والسلام على رسوله وحبيبه المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المحترم "معارفية الطيب" على توجيهاته و توضيحاته المتواصلة دليل إلتزامه بالمسؤولية وحرصه على العمل الجاد فنعم الأستاذ هو والشرف لي أكثر إن أطرنى فنعم المؤطر هو.

كما نتقدم بجزيل الشكر لكل عمال مؤسسة تربية الدواجن (حجاج)

مستغانم

منا أسمى عبارات الشكر والتقدير والإحترام لكافة أساتذة وخاصة أساتذة

تخصص تدقيق المحاسبي

ات قسم علوم التسيير تخصص مالية ه

ملخص:

يمثل التحليل المالي الوظيفة الرئيسية من وظائف الإدارة المالية، حيث لا يمكن القيام بأي مشروع دون الرجوع إلى الدراسة المالية والتحليلية لهذا المشروع و من خلال هذه الدراسة يمكن تحديد نجاحه أو فشله تلعب الإدارة المالية دور كبير وهام ولها قيمة ومكانة معتبرة في جميع الميادين الاقتصادية، وسر تحقيق هذا النجاح أي مؤسسة أو أي مشروع له علاقة كبيرة بمدى مهارة إدارة مؤسستها المالية وكفاءتها وهنا تظهر كفاءة الإدارة المالية للمؤسسة في القاعدة الأساسية المعتمدة في التنسيق بين الوظائف المتعددة للمؤسسة وفي تسيير الموارد المالية والبشرية

إذن أن المحللون الماليون عند إجرائهم دراسة حول الحالة المادية للمؤسسة يعتمدون على مختلف المعطيات والبيانات المقدمة لهم من طرف مصلحة المحاسبة، وذلك يتم تحديد الوضعية المالية للمؤسسة بإجراء دراسة عامة وشاملة ومدققة لكل تلك الوثائق على رأسها الميزانية المالية،

دراستنا تمثلت في التحليل المالي فليد لنا من التعمق والتعرف على المفاهيم الأساسية له بالإضافة إلى معرفة أنواع الأدوات المستعملة المعروفة بإعطائها أرقام ونتائج لها تفسيرات مالية، حيث أنها الأساسي في إتخاذ الإجراءات والقرارات المسؤولين.

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي، الإدارة المالية، المحللون الماليون، مصلحة المحاسبة، الميزانية المالية

Résumé :

L'analyse Financière est la fonction principale parmi les autres fonctions de la gestion financière, où ne peut faire un projet se référer à l'étude financière et analytique de ce projet à travers cette étude peut déterminer le succès ou l'échec

La gestion Financière joue un rôle majeur et important ayant une valeur et une place considérable dans tous les domaines économiques, et le secret de ce succès de toute institution ou tout projet qui a beaucoup à voir avec l'étendue des compétence de gestion et d'efficacité des institution financière.

Ici, l'efficacité de la gestion financière de l'institution apparaît dans la règle de base approuvé en coordination entre divers services de l'institution et dans la gestion des ressources financières et humaines

Alors que les analystes financiers , dans leur étude sur la situation sur des données différentes et les données qui leur sont fournies par l'intérêt comptable , déterminé par la situation financière de l'institution de mener une étude générale et une approche globale et auditées tous ces documents sur le dessus du budget financier,

Notre étude de l'analyse financière, nous devons approfondir et identifier les concepts de base, en plus de sa connaissance des types d'instruments utilisés connus comme donnant les chiffres et les résultats de ces explications financières, car il est fondamental dans les procédures de prise de décision.

Mots-clés:

Analyse Financière- Gestion Financière - les Analystes Financiers- le service comptabilité - le budget financier

الفهرس

- الاهداء
- الشكر
- ملخص
- الفهرس
- قائمة الجداول
- قائمة الأشكال
- مقدمة

الفصل الأول: ماهية التحليل المالي والإدارة المالية

- 05.....مقدمة الفصل الأول.....
- 06.....المبحث الأول: أساسيات التحليل المالي للمؤسسة.....
- 06.....المطلب الأول: نشأة التحليل المالي.....
- 06.....المطلب الثاني: تعريف التحليل المالي وأنواعه.....
- 09.....المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي.....
- 09.....المبحث الثاني: ماهية الإدارة المالية.....
- 12.....المطلب الأول: مفهوم الإدارة المالية وتطورها.....
- 14.....المطلب الثاني: وظيفة الإدارة المالية.....
- 15.....المطلب الثالث: أهداف الإدارة المالية.....
- 15.....المبحث الثالث: استخدام التحليل المالي ضمن الإدارة المالية.....
- 15.....المطلب الأول: الجهات المستفيدة من التحليل المالي.....
- 20.....المطلب الثاني: منهجية التحليل المالي.....
- 20.....المطلب الثالث: وظيفة وخصائص المحلل المالي.....

22.....خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي

24.....مقدمة الفصل الثاني

25.....المبحث الأول: دراسة الميزانية المالية

25.....المطلب الأول: تعريف الميزانية المالية

25.....المطلب الثاني: مكونات الميزانية المالية

30.....المطلب الثالث: الميزانية الوظيفية

32.....المبحث الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج (حساب النتيجة)

32.....المطلب الأول: تعريف جدول الحسابات وعرضه

35.....المطلب الثاني: تحليل المالي لجدول حسابات النتائج حسب طبيعته

39.....المطلب الثالث: تحليل المالي لجدول حسابات النتائج حسب وظيفته

40.....المبحث الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة

40.....المطلب الأول: دراسة الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي

46.....المطلب الثاني: دراسة الوضعية المالية عن طريق النسب المالية

50.....المطلب الثالث: توظيف المعلومات لاتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل

53.....خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة تربية الدواجن (حجاج) EURL-DAHRA VIP

55.....مقدمة الفصل الثالث

56.....المبحث الأول: لمحة عامة عن المؤسسة

56.....المطلب الأول: لمحة عامة عن مجمع تربية الدواجن بالغرب "GAO-ORAVIO"

57.....المطلب الثاني: تعريف المؤسسة "تعاونية تربية الدواجن - الظهرة فيب"

59.....	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
62.....	المبحث الثاني: حساب عناصر التوازن المالي والنسب المالية وتحليلها
62.....	المطلب الأول: حساب عناصر التوازن المالي
62.....	المطلب الثاني: حساب النسب المالية وتحليلها
68.....	خلاصة الفصل الثالث
70.....	الخاتمة

قائمة المراجع

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
07	المجال المشترك ونقاط الاختلاف للتحليل المالي	1-1
28	الميزانية المالية	1-2
31	الميزانية الوظيفية	2-2
33	جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)	3-2
34	جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)	4-2
35	جدول الأرصدة الوسيطة للتسيير SIG	5-2
42	عوامل تغير رأس المال العامل	6-2
52	الموازنة النقدية في اطارها العام ومكوناتها	7-2
58	عدد العمال في الوحدات	1-3
62	يوضح رأس المال العامل	2-3
63	يوضح احتياجات رأس المال	3-3
64	الخزينة	4-3
64	نسب التتميل الذاتي	5-3
65	نسب التمويل الدائم	6-3
66	نسب الاستقلالية المالية	7-3
66	نسبة قابلية السداد	8-3
67	يوضح نسبة السيولة العامة	9-3

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
13	موقع الادارة المالية في هيكل التنظيمي	1-1
19	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	2-1
41	رأس المال العامل من أعلى الميزانية	1-2
41	رأس المال العامل من أسفل الميزانية	2-2
44	احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	3-2
45	احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال	4-2
60	هيكل التنظيمي للمؤسسة "تعاونية تربية الدواجن- ظهر فيب	1-3

قائمة الأشكال

المقدمة العامة

قائمة الجداول

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

المقدمة العامة:

لقد شهد العالم في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع العشرينات عدة تغيرات مست مختلف المجالات وخاصة المجال الإقتصادي الذي كان حقل تجارب للعديد من الدراسات والتي كان هدفها الأساسي الوصول إلى ذروة التنمية الشاملة وباعتبار المؤسسة النواة الأساسية في النشاط الإقتصادي فقد كانت محور دراسة لمختلف أبحاث وكتابات الإقتصاديين بما يتناسب مع أشكالها وأنماطها بل وحتى أهدافها والظروف المحيطة بها. ومع زيادة حجم المخاطر والخسائر التي تعيق تقدمها أصبح من الضروري لها أن تتبع سياسات تتوافق مع طبيعة نشاطها من جهة وإمكانياتها المتاحة من جهة أخرى، الشيء الذي جعلها تبحث عن الطرق المثلى والأساليب الناجعة التي تساعد على إتخاذ القرارات الصحيحة لتحقيق الأهداف والغايات. وكل هذا يتحدد على مدى كفاءة الإدارة المالية للمؤسسة فهي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها في تسيير الموارد المالية والبشرية والتنسيق بين مختلف الوظائف الأخرى للمؤسسة. وفي هذا الصدد وبما أن قيام أي مشروع يتطلب معرفة الوضعية المالية للمؤسسة فقد أصبح من الضروري لهذه الأخيرة إستعمال أحدث التقنيات والوسائل لخدمة هذا الغرض ومن أهمها التحليل المالي الذي يعد وسيلة فنية تهدف إلى فحص وتحليل القوائم المالية التي تهدف إلى تحديد المركز المالي ومن ثمة إتخاذ القرارات المالية في الوقت المناسب والتنبؤ بالمستقبل.



1 / طرح الإشكالية :

ومن خلال العرض السابق تمحورت إشكالية بحثنا على:

- ما مدى فعالية وأهمية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ بالمستقبل؟

للإجابة على هذه الإشكالية، يتبادر إلى أذهاننا التساؤلات التالية:

1 - ما هو التحليل المالي وما هو دوره ومن هي الأطراف المستفيدة منه؟

2 - ما هو المقصود بالإدارة المالية وما موقع التحليل المالي فيها؟

3 - ما هي مختلف الأدوات المستعملة في التحليل المالي، وهل نجاح المؤسسة مرتبط بدقة لنتائج التحليل

المالي؟

2 / الفرضيات:

1- التحليل المالي يؤدي الى تحسين نوعية معلومات القوائم المالية.

2 - التحليل المالي يساعد في تقويم الأداء المالي للمنشآت.

3 - تعتمد المنشآت بصورة معنوية في قراراتها على تقارير التحليل المالي.

3/ أهداف الدراسة :

باعتبار التحليل المالي تقنية من التقنيات المساعدة على حسن وكفاءة تسيير المؤسسة وفي ظل التوجه إلى

الأساليب العلمية الحديثة في المجالات الإدارية تزداد أهميته فهو يساعد في:

- معرفة تحقيق المؤسسة للأهداف المسطرة.
- تحديد قدرة المؤسسة على حسن إختيارها للسياسات المالية.
- معرفة أهم الأدوات التي يستخدمها التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية.

4 / أسباب الدراسة :

توجد عدة أسباب دفعتنا لإختيار هذا الموضوع دون غيره والتي تتمثل فيما يلي:

- التعرف على كيفية إستخدام التحليل المالي داخل المؤسسة.
- عدم كفاية التقنيات المحاسبية الأخرى للقيام بعملية التحليل.
- إن نجاح المؤسسة واستمراريتها يتوقف على حسن التسيير ودقة تحليل القوائم المالية.

5/ منهجية الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة تبعنا المنهج التحليلي الوصفي كما قمنا بتدعيم تحليلنا بالجداول والأشكال

البيانية.



6/ صعوبات البحث:

نشير الى أنه من خلال معالجتنا لهذا الموضوع قد صادفنا صعوبات من الجانب التطبيقي وكانت على نحو التالي:

- صعوبة الدراسة الميدانية نظرا لثقافة التحفظ على المعلومات السائدة في المؤسسات الجزائرية بشكل عام بخصوص المعلومات المحاسبية
- صعوبة الحصول على يد المساعدة من قبل المسؤولين في هذا الموضوع.

7/ الإطار العام للموضوع:

تطرقنا في هذا البحث إلى ثلاثة فصول منها فصلان نظريان والثالث تطبيقي حيث:

- الفصل الأول: هو عبارة عن فصل تمهيدي نتناول فيه مفاهيم عامة حول الإدارة المالية والتحليل المالي في المؤسسة مع التركيز على أهداف ووظائف كل منهما.
- الفصل الثاني: نتطرق فيه إلى دراسة أدوات التحليل المالي إنطلاقا من دراسة الميزانية المالية وفق طرق ومناهج التحليل المالي والعلمي، ثم نقوم بدراسة مختلف المؤشرات والنسب المالية مع تبيان دورها في تحديد الوضعية المالية والتنبؤ بالمستقبل.
- الفصل الثالث: حتى ندعم الدراسة النظرية نقوم بتخصيص هذا الفصل للدراسة التطبيقية وذلك من خلال دراسة حالة لمؤسسة "تعاونية تربية الدواجن-الظهرة فيب" بمستغانم وذلك بتحليل الهيكل المالي للمؤسسة ولتحديد وضعية المؤسسة الحقيقية.

مقدمة الفصل الأول:

تحتل الإدارة المالية مكانة هامة في كل الميادين الاقتصادية إذ أن نجاح المؤسسة متعلق مباشرة بكفاءة ومهارة إدارتها المالية.

من جهة أخرى نجد أن التحليل المالي يعتبر وظيفة أساسية من وظائف الإدارة المالية، فلا يمكن القيام بأي مشروع دون الأخذ بعين الاعتبار الدراسة المالية المتعلقة بهذه المؤسسة.

لذا سنتناول في هذا الفصل التعرف بشكل أوضح على التحليل المالي من خلال التعرف على نشأته وتطوره التاريخي في الأصل الأول، ثم نتطرق إلى ذكر تعريف مختلف أنواعه وأهدافه في المطلبين الثاني والثالث.

ثم سنتناول في المبحث الثاني ماهية الإدارة المالية وذلك بذكر مختلف تعريفاتها، وظائفها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وسنسلط الضوء في المبحث الثالث على كيفية استخدام التحليل المالي ضمن الإدارة المالية من خلال تحديد الأطراف المهتمة به، منهاجيته وكيفية إعداد التقارير، وكذلك سنتعرف على الشخص القائم بالتحليل المالي أي المحلل المالي من خلال ذكر وظيفته وأهم خصائصه.

المبحث الأول: أساسيات التحليل المالي للمؤسسة

لقد أصبحت الوظيفة المالية أهمية بالغة في عصرنا هذا ، بحيث تساهم بالدرجة الأولى في تحقيق أهداف المؤسسة وكذلك التحليل المالي الذي يعتبر جزء هام من أجزاء الوظيفة المالية الذي فيه يمكن معرفة المركز المالي لها ، ويكشف عن مواطن الضعف والقوة في جوانب نشاط المؤسسة وخاصة الجانب المالي .

المطلب الأول: نشأة التحليل المالي¹.

إن مطلع القرن العشرين كان نقطة انطلاق لبداية عصر جديد في تاريخ التحليل المالي والذي أثار استفسارات في محاولة لمعرفة الأسباب التي أدت إلى تطور هذا الأخير ولعل هذا يعود للعوامل التاريخية التي كانت وليدة الظروف الاقتصادية والتي نشأة في مطلع الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. فان اتساع الدور المصرفي في نيويورك أو بالأحرى أزمة الكساد العالمية (1929-1933) التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية والتي جرت جل الشركات في العالم نحو الإفلاس الذي انهيارها وذلك بسبب ظهور عمليات الغش والخداع مما استوجب اهتمام التحليل بدراسة قضيتين ألا وهما: السيولة والربحية اللتان كانتا سببا رئيسيا في تطور التحليل، دون أن ننسى أن الحرب العالمية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار التي أثرت على قائمة المركز المالي ولعل الأهم من ذلك هو انتشار شركات المساهمة التي لعبت الدور الفعال في هذا التاريخ والتي فرضت الفصل بين الإدارة والملكية أولا ثم الاهتمام بالميزانية التي اعتبرت القائمة الأهم في التحليل المنصب على مصادر التمويل حيث درست هذه الأخيرة في ايطار علمي هادف اعتمدت في استخلاص مؤشرات مختلفة. وعليه فان التحليل أصبح يعتمد على كل البيانات المحاسبية والمعلومات المالية في التخطيط المستقبلي ومن ثمة أولت المؤسسة أهمية التحليل بشكل خاص دونما تقصير ودونما اهتمام أو تفصيل لقائمة على أخرى فتحول من تحليل ساكن يدرس حالة المؤسسة لسنة معينة إلى تحليل ديناميكي يدرس الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات ومنه أوصت بتوظيف هذا الأخير في إدارتها وسميت بالوظيفة المالية التي كانت السبيل في اتخاذ القرار والحصول على النتيجة المراد تحقيقها.

المطلب الثاني : تعريف التحليل المالي وأهميته

يعتبر التحليل المالي من أهم مجالات المعرفة التي تنير الطريق أمام كل طائفة من الطوائف المستخدمة للقوائم المالية والمهتمة بالمؤسسات الخاصة والعامة .

إذ يمكن تقديم مختلف التعاريف التالية للتحليل المالي

¹ - منير شاكر محمد- التحليل المالي مدخل صناعة القرارات- الطبعة الأولى داروائل للنشر-عمان

" التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها في ضوء الإدراك التام لكيفية إعدادها والأسس التي تم في ضوءها القياس المحاسبي والتوصيل المحاسبي " ¹

" التحليل المالي يتضمن تجميع المعلومات المالية وتصنيفها وقياسها وخاصة المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية التي تنشرها المؤسسة ، فالمعلومات المنشورة تكون عادة في صورة مجملة ومطلقة ولكنها تصبح ذات معنى أكبر ، إذا ما صُنفت ورتبت بشكل يبرز الأهمية النسبية لبنودها المتنوعة ويبرز اتجاهات السياسات المختلفة المتبعة فهذه المعلومات يمكن إستقراؤها والإستنتاج منها إذا ماتم إيجاد علاقات مناسبة بين البنود المختلفة التي تتألف منها ، وماعملية إعادة الترتيب والتصنيف وإيجاد العلاقة في حد ذاتها إلا جوهر التحليل المالي " ².

" يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية – التسيير المالي- وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم ، ويعتبر تشخيص الحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة ، بإستعمال وسائل تختلف بإختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل "

إن التحليل المالي في حد ذاته وسيلة فعالة لمعرفة طبيعة الإرتباطات والعلاقات بين عناصر المشروع المختلفة ومفردات أصوله ومفردات خصومه وإيراداته ومصروفاته ، والهدف من إستعمال التحليل المالي هو إثارة الأسئلة وتوجيه الإنتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لوضع الحلول التي غالباً ماتأتي على شكل سياسات مالية وإنتاجية وبيعية وعامة تطبقها المؤسسة وكما هو معلوم فإن وضع السياسات المالية للمنشأة ليس من مسؤوليات المحلل المالي ولكن هذا لا يمنعه من تقديم الإقتراحات والتوصيات بما تدله خبرته عليه من حلول وإجابات تتعلق بالأسئلة التي يبرزها التحليل المالي .

و من خلال هذه التعاريف نستنتج المجال المشترك والنقاط الاختلاف:

الجدول رقم 01: يوضح المجال المشترك ونقاط الاختلاف

نقاط الاختلاف	المجال المشترك
- ابراز التغيرات التي تطرء بين عناصر الميزانية.	- مساعدة المسيرين على اتخاذ القرار.
- الإجابة عن التساؤلات التي يطرحها المستخدمو القوائم المالية.	- تقييم أداء المؤسسة.
	- التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة.

مصدر: من اعداد الطالب

¹ صادق الحسيني – التحليل المالي و المحاسبي دار مجد لنشر والتوزيع 1998 (ص73)

² د. زياد رمضان – أساسيات التحليل المالي – داروائل للنشر 1997 – الأردن ص 7.

وقبل أن نتطرق إلى أهمية التحليل المالي لأبد أن نمر أولاً عن إستعمالاته. فالغرض الأساسي من التحليل المالي هو مد الإدارة والمستثمرين والمقرضين بالمعلومات المالية التي يستخدمونها في:

- قياس ربحية المؤسسة وقياس سيولتها أي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها .
 - إعداد التنبؤات المالية .
 - التخطيط المالي للمؤسسة .
 - الرقابة المالية .
 - تقييم مدى كفاءة الإدارة في المؤسسة بشكل عام ومدى نشاط دوائرها المختلفة.
 - إظهار مدى نجاح المنشأة (المؤسسة) لأصحابها.
- ومن الملاحظ أن أهمية التحليل المالي قد ازدادت في الإقتصاديات المعاصرة بل أن الكثير من المؤسسات الضخمة قد وضعت أقسام خاصة ودعمتها بالكفاءات الإدارية والمحاسبية متخصصة في التحليل المالي لتقدم إلى الإدارة بمختلف مستوياتها معلومات وبيانات تساعد على إتخاذ القرارات السليمة.

وبشكل عام يمكن تلخيص أهمية التحليل المالي في النقاط التالية¹.

- 1- معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة
 - 2- تحديد قدرة المؤسسة على الإقتراض والوفاء بالديون.
 - 3- الوصول إلى القيمة الإستثمارية للمؤسسة وجدوى الإستثمار في أسهمها.
 - 4- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبيعية والتخطيط لها .
 - 5- الإستفادة منه في إتجاه القرارات لأغراض إحكام الرقابة الداخلية .
 - 6- الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة .
 - 7- توضيح الإتجاه العام لفعاليات المؤسسة
- بالإضافة إلى هذا فإن أهمية التحليل المالي تكمن في².
- يساعد التحليل المالي على إكتشاف الفرص الإستثمارية الجديدة
 - يعطي التحليل المالي صورة واضحة عن علاقة المؤسسات مع بعضها البعض وعلاقتها مع المؤسسات الحكومية.
 - تقييم نشاط المؤسسة من حيث الربح أو الخسارة خلال فترة أو فترات مالية معينة.

¹ صادق الحسني . التحليل المالي والمحاسبي- مرجع سابق- ص80

² د- زياد رمضان - أساسيات التحليل المالي - مرجع سابق - ص:8

- التحليل المالي أدوات ومؤشرات كمية تساعد المخطط المالي والمخطط الإقتصادي في رسم الأهداف المالية والإقتصادية والإجتماعية على كل المستويات .

- **المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي¹.**

وتنحصر في النقاط التالية:

- 1- معرفة قدرة المؤسسة على سداد ديونها وقدرتها على الاقتراض.
- 2- التعرف على الوضع المالي للمؤسسة من خلال إثارة الأسئلة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة.
- 3- الحكم على كفاءة الإدارة من خلال تقييم أدائها.
- 4- مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة والتنظيم.
- 5- دراسة وتقييم ربحية المؤسسة.
- 6- دراسة وتقييم التوازن المالي للمؤسسة.
- 7- دراسة قدرة المؤسسة على الاستمرار.
- 8- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة في المؤسسة.

المبحث الثاني: ماهية الإدارة المالية

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المالية وتطورها

الفرع الأول: مفهوم الإدارة المالية

من بين التعاريف الخاصة بالإدارة المالية نجد:

- الإدارة المالية هي تلك الإدارة التي تقوم بنشاطات مالية متنوعة من خلال تنفيذها لوظائف فنية متخصصة كالتحليل المالي، تقييم المشروعات، إعداد وتفسير التقارير المالية، الميزانيات التقديرية، الاندماج، إعادة التنظيم المالي وغيرها، ومن خلال تنفيذها لوظائف إدارية كالتخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة ولكن بصيغة مالية، وبإنجاز الوظائف بكفاءة تستطيع تحقيق الأهداف المحددة لها، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف المنشأة².
- تنطوي الإدارة المالية على كل ما يتعلق بالأموال في المنشأة من تخطيطها والحصول عليها والاستخدام الأمثل لها، وهذا النشاط المالي يبدأ في المنشأة من وقت التفكير في إنشائها إلى آخر

¹ - عبد الحليم كراجه وآخرون-الإدارة والتحليل المالي-ط1-دار صفاء للنشر والتوزيع-الأردن-ص72 .

² - عبد الغفار حنفي، استراتيجية الادارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية- المكتب العربي الحديث- الاسكندرية مصر 2088- ص35

لحظة من حياتها، كما أنه نشاط له نفس الأهمية للمنشأة سواء في حالة توسع أو انكماش أو ثبات، تبنى فوق جميع الحالات، وتوجد بصفة دائمة لاحتياجات مالية ينبغي إشباعها بطريقة مناسبة¹.

الفرع الثاني: تطور الإدارة المالية²:

في مستهل القرن الماضي كانت عملية الإنتاج وإنشاء المؤسسات الجديدة وإجراءات تدبير الأموال اللازمة للمشروعات هي محور اهتمام المفكرين، وفي العشرينات أصبح الاهتمام مركزا تقريبا على طرق وإجراءات تدبير الموارد المالية لتمويل الاستثمارات.

وبحلول الكساد العظيم (THE GREAT DEPRESSION) بين 1929-1933 أصبحت إجراءات الإفلاس التجاري وإدارة السيولة وتجنب المشكلات المالية من أهم الموضوعات التي حازت على الاهتمام، ولقد صاحب هذه الفترة ازدياد التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. وصدرت التشريعات التي تقضي بضرورة نشر البيانات المالية، ولقد فتحت تلك التشريعات مجالات جديدة للاهتمام، تمثلت في التحليل المالي وتقييم كفاءة الأداء، غير أن هذه المجالات لم تتبلور إلى قبيل نهاية الخمسينات، وهكذا أدى الكساد العظيم إلى تراجع التوسع والنمو من مقدمة إلى ذيل قائمة الاهتمامات، بينما أصبح استمرار المنشأة في السوق هو المشكلة التي تصدر هذه القائمة.

وفي الأربعينات والخمسينات تركز الاهتمام على معالجة آثار الكساد العظيم، حيث أصبحت موضوعات الإفلاس والاندماج، وإعادة تنظيم المنشآت، وتوفير الأموال اللازمة للتوسع، موضوعات ذات أهمية خاصة، وقبيل نهاية الخمسينات حدث تطور جوهري تمثل في البعد عن المسائل الوصفية التي صاحبت الإدارة المالية منذ نشأتها، وبدأ التركيز على المسائل الكمية كالتحليل المالي، والتخطيط لاستخدام الموارد المالية بما فيها عملية التخطيط للاستثمارات الرأسمالية (CAPITAL BUDGETING)، ومن الجدير بالذكر أن هذا التطور حمل في طياته أمرا ذا مغزى، وهو التحول عن معالجة الإدارة المالية من وجهة النظر الخارجية إلى معالجتها من وجهة نظر إدارة المشروع.

وشهدت الستينات اهتماما كبيرا بدراسة تكلفة رأس المال نتيجة للأعمال الرائدة لقطبي الإدارة المالية فرانكو مدكلياني ومارتن ميلر. كما شهدت تلك الحقبة أيضا اهتماما بالاستثمار، وذلك بفضل نظرية المحفظة التي وضع أساسها هاري ماركونز في بداية الخمسينات، والتي قام على صرحها في منتصف الستينات نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (Capital Asset Pricing Model : CAPM) الذي ساهم فيه كل من شارب، لثنر، فاما ومورنس.

وفي السبعينات استمر الاهتمام بالاستثمار، وتعرض نموذج تسعير الأصول الرأسمالية لتحديات نتيجة لظهور نموذج منافس هو نموذج تسعير المراجعة (ARBITRAGE PRICING MODEL)، كما ظهر

¹ - عبد الغفار حنفي-مرجع سبق ذكره-ص49

² - عبد الحليم كراجه وآخرون - مرجع سبق ذكره-ص15.

في السبعينات أيضا نموذج لتقييم الأصول المالية ولاقى قبولا من الأكاديميين والممارسين على السواء، وهو نموذج تسعير الاختيار (OPTION PRICING MODEL)، والذي كان له الفضل فيه فيشر بلاك، ومايرون شولز.

وفي الثمانينات ازداد الاهتمام بالتضخم وتأثيره على أسعار الفائدة وعلى قرارات الاستثمار بالتبعية، كما حظي بالاهتمام أيضا تأثير كل من الضرائب الشخصية على الدخل وتكلفة الوكالة والإفلاس على هيكل رأس المال. يضاف إلى ذلك الاهتمام بظاهرة تحول شركات المساهمة إلى شركات يملكها عدد محدود من الأفراد، من خلال قيام إدارة المنشأة باستهلاك الأسهم وإحلالها بسندات (TAKEOVER OR LEVERAGED BUYOUT)، أو من خلال إجراء توزيعات نقدية على المساهمين في مقابل حصول أعضاء مجلس الإدارة (من المساهمين) على نصيبهم من التوزيعات على شكل أسهم (LEVERAGED CASHOUT

وفي مرحلة ما بعد الثمانينات، وبعد نجاح الجهود في بناء نماذج رياضية كمية، والتي ساعدت في إعطاء حلول صحيحة ودقيقة لكثير من المشاكل المالية المعقدة في ضوء نظرية اتخاذ القرارات، فقد وصلت إلى نظرية كاملة وشاملة رغم حدة التغيرات التي حدثت مثل:

- زيادة حدة التضخم وانعكاسات آثاره بشكل واسع على قرارات عموم الأعمال، ومنها قرارات الإدارة المالية.

- الزيادة الضخمة في استعمال الحاسبات الالكترونية في التحليل المالي والنقل الالكتروني للمعلومات.

- اتجاه الكثير من الدول إلى خصخصة مشروعاتها الاقتصادية، بحيث أصبحت الخصخصة منهج اقتصادي وإطار إصلاحي جديد.

- بروز عالمية المنشآت وعالمية الأسواق وفقا ما يعرف بالعمولة والتي تنظر إلى العالم من الناحية الاقتصادية ككوكب واحد.

- تقليل حدة التشريعات والقواعد المنظمة للمؤسسات المالية والتوجه نحو المؤسسات المالية الكبيرة ذات الخدمات والأنشطة المتنوعة

يبدو من هذا العرض المختصر أن التطور الفكري في مجال الإدارة المالية قد سار بخطى واسعة تتماشى مع سرعة وطبيعة الأحداث المحيطة بمنشآت الأعمال، ووفقا لهذه الأحداث والتغيرات الجذرية فقد نشطت الإدارة المالية كتخصص لتستوعب في نشاطها كل هذه التغيرات.

المطلب الثاني: وظيفة الإدارة المالية¹.

تتمثل وظيفة الإدارة المالية في جميع الأعمال الفنية التي من شأنها تزويد المؤسسة بالأموال اللازمة لتحقيق أهدافها، ويمكن تقسيم هذه الوظائف نوعان:

● الوظيفة الإدارية: تتضمن

- التخطيط المالي وإدارة السيولة.
- الرقابة على الأداء المالي.
- تحديد سياسة توزيع الأرباح.
- تحديد سياسة إدارة الأصول.
- تحديد مصادر التمويل (القروض).

● الوظيفة المالية: تتضمن

- مسك الدفاتر المحاسبية وإعداد التقارير المالية.
- الإشراف على الأوراق المالية ومتابعة حركتها في الأسواق المالية.
- متابعة حركة الإيرادات والمدفوعات.
- الاهتمام بمصادر التمويل الخارجي.

يعتبر كل من التنظيم، الرقابة، التخطيط والتحفيز الوظائف الأساسية للإدارة المالية، لذا سنقوم بتعريف كل من هذه الوظائف على حدى:

● **التخطيط المالي:** تعتبر وظيفة التخطيط المالي من أهم وظائف المدير المالي وهي عبارة عن دراسة وتقدير لحركة الأموال ووضع خطة مرسومة ليسير علمها المشروع المراد تنفيذه في المستقبل.

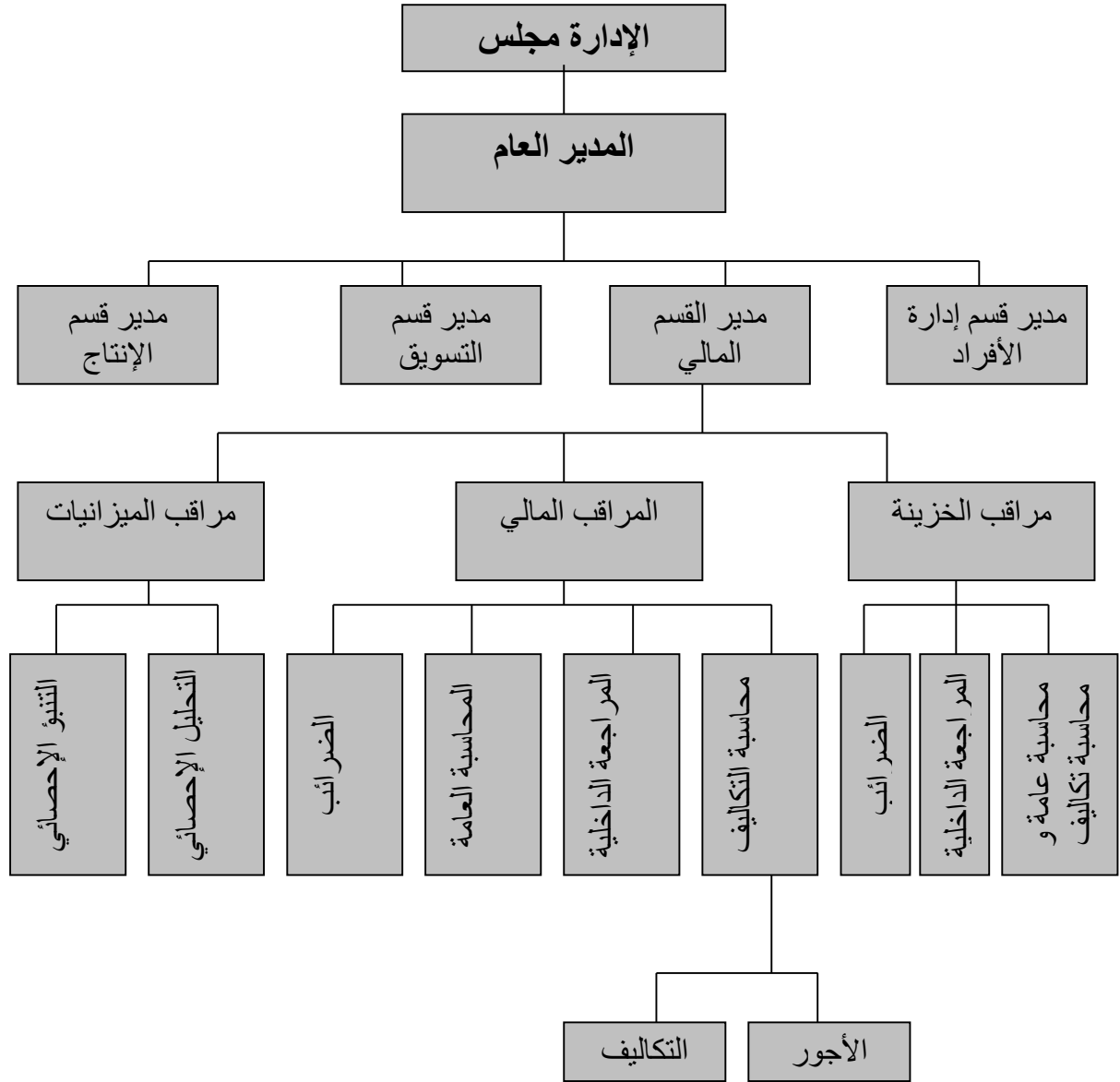
● **الرقابة المالية:** إن تحقيق الخطط المالية يتطلب إتباع سياسات وإجراءات رقابة كفؤة إذن فالرقابة هي دراسة وتتبع الأعمال الحالية للمؤسسة وكذلك الماضية للتأكد من سير الخطة وذلك بوضع معايير ومقاييس رقابة محددة لمقارنتها مع الإنجاز الفعلي في المؤسسة كي تتمكن هذه الأخيرة من تحديد الانحرافات ووضع العلاج اللازم، والنظام الوقائي الفعال هو النظام الذي يتصف بالمرونة، السهولة من الواقعية، الوضوح وعدم التكلف

● **التنظيم المالي:** وهو تحديد الأعمال التي تقوم بها إدارة المؤسسة لبلوغ أهدافها حيث توزع هذه الأعمال على كل موظفي المؤسسة وبالتالي توضيح الصلاحيات والمسؤوليات لكل عامل.

¹ عبد الحلیم كراجه-مرجع سبق ذكره-ص24

• التحفيز المالي: إن للتحفيز المالي أهمية كبرى إذ أنه يساهم في خلق روح التعاون بين الأفراد العاملين في المؤسسة بمختلف رتبهم وكذلك إثارة الروح المعنوية فيهم وتوجيههم نحو الإخلاص والتفاني في العمل.

وفي ضوء ما سبق يمكن توضيح موقع الإدارة المالية في الهيكل التنظيمي حسب الشكل التالي:
الشكل رقم 01: موقع الإدارة المالية في الهيكل التنظيمي



مصدر: عبد الحلیم كراجه، مرجع سبق ذكره ص44

المطلب الثالث: أهداف الإدارة المالية

بما أن الإدارة المالية هي جزء لا يتجزأ عن المؤسسة فإن الأهداف التي تسعى إليها هي نفس الأهداف التي تريد المؤسسة تحقيقها وبطبيعة الحال فالهدف الأساسي لأي مؤسسة هو البقاء والنمو وتحقيق الربح وبما أن الإدارة المالية تمثل حجر الأساس للمؤسسة فلا بد من تحقيق أهداف أخرى للوصول إلى الهدف الرئيسي وهي السيولة والربحية.¹

أ- السيولة النقدية:

والسيولة هي كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد المتوفرة في المؤسسة بالإضافة إلى الأموال التي يمكن أن تتحصل عليها المؤسسة من مصادر أخرى. وبمفهوم آخر السيولة هي "قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الموعد المحدد للتسديد وحسب السير الطبيعي للأمر"². وتكمن أهمية السيولة في³:

- تعتبر مؤشر لرقابة وإدارة وتخطيط كل العمليات المالية مثل القروض، الدائنين... الخ.
- تدعيم ثقة المقرضين (المتعاملين مع المؤسسة) عن طريق تسديد التزاماتها في مواعيد استحقاقها أي بناء السمعة الائتمانية.
- الاستمرار في التشغيل عن طريق دعم دورتها التشغيلية وزيادة حجمها.
- مواجهة الظروف الطارئة التي تتطلب وجود مبالغ نقدية جاهزة.
- إن توفر السيولة في المؤسسة يمكنها من الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها المحددة حيث أن عدم توفر المال في حالة فقدان السيولة تقع المؤسسة في عسر مالي مؤقت أو شديد والذي من شأنه أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس.

ب- الربحية (تعظيم الربح)⁴

الربح هو من الناحية المحاسبية الفرق بين الإيرادات والتكاليف والربح لا يعني الصيغة الرقمية التي تظهر في النتيجة إذ يمكن تحويله إلى ربحية السهم الواحد أي تعظيم ربحية رأس المال المستهلك. وتمثل أهمية الربحية في:

- يعتبر مؤشراً لتقييم النشاط الاقتصادي.
- يعبر عن فعالية القرارات المالية.

¹ عبد الحليم كراجه وآخرون-مرجع سبق ذكره ص24

² رمضان زياد -مرجع سبق ذكره-ص81

³ رمضان زياد -مرجع سبق ذكره - ص82

⁴ رمضان زياد - مرجع سبق ذكره - ص95

- يعتبر مصدرا هاما من مصادر التمويل الداخلي.

ولقياس الربحية للمؤسسة توجد عدة طرق أو معايير نذكر من أهمها وأكثرها استعمالا العائد على الاستثمار والقوة الايرادية.

العائد على الاستثمار: أو العائد على رأس المال وهو مقدار ما يحققه واحد دينار مستثمر في أصول المؤسسة من الربح الصافي.

$$\text{ويحسب وفق المعادلة التالية:} \quad \frac{\text{صافي الربح الشامل بعد اقتطاع الضرائب}}{\text{مجموع الأموال المستثمرة أو مجموع الأصول}} \times 100$$

القوة الايرادية: أي قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من العملية التشغيلية العالية أي قدرة المؤسسة على توليد الربح التشغيلي وتحسب وفق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة} \times \text{صافي الربح التشغيلي}} \times 100$$

المبحث الثالث: استخدام التحليل المالي ضمن الإدارة المالية.

المطلب الأول: الجهات المستفيدة من التحليل المالي.

تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية نظرا لما يقدمه هذا التحليل من اجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، حيث الاختلاف من طرف لآخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل، ويمكن أن نورد هنا أهم هذه الأطراف وهي: الادارة، المستثمرون الحاليون والمرقبون، الدائنون، البنوك.... الخ. كما يمكننا تقسيم هذه الأطراف لقسمين: أطراف من داخل المؤسسة نفسها وأطراف أخرى من خارجها.¹

1- الأطراف الداخلية:

يقصد بهم المستويات الادارية المختلفة في المؤسسة، ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الادارية يختلف نسبيا من مستوى الى آخر نظرا لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها ويمكن تصنيفها الى ما يلي:

أ- ادارة المؤسسة:

تهتم ادارة المؤسسة بمختلف مستوياتها الادارية بالتحليل المالي بهدف قياس كفاءتها والتعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاطها خلال الفترة المالية أو فترة التحليل المالي، وذلك من خلال دراسة الاتجاهات والمؤشرات تطورها المتوية، أو من خلال ايجاد علاقات منطقية

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، اثناء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص26

ذات دلالة و معنى بين بنود أو فقرات حسابات النتائج أو الميزانية أو كليهما معا باستخدام المؤشرات الاقتصادية الكمية، و النوعية التي تعرف في أدبيات الادارة المالية بالمؤشرات المالية ثم تفسيرها تفسيراً مسبباً بغية التوصية بمعالجة نواحي القصور وتطوير جوانب القوة منها.

ب- أصحاب المؤسسة:

وهم المساهمون و الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية، و يرتبط هؤلاء بالمؤسسة بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على التحليل الهيكل المالي العام و طبيعة التمويل الداخلي و الخارجي و الربحية و العائد على الأموال المستثمرة و كذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.¹

ج- اتحاد العمال:

يمكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل اتحادات العمال لتقييم الوضع المالي و الربحية للمؤسسات الواقعة في نطاقها، للوقوف على قدرة هذه المؤسسات على الاستمرار في مزاوله نشاطها و التوسع، و من ثم الاستمرار في توظيف العاملين الحاليين، و إيجاد مواقع شغل جديدة.

2- الأطراف الخارجية:

هم افة الأطراف من خارج المؤسسة الدين لهم مصالح معها، و بتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها بها، الا أنه يمكن أن يكون لهم مصلحة بنتائج التحليل مثل المستثمرون الحاليون و المتوقعون و المقرضون على اختلاف فئاتهم، و الدائنون التجاريون، بالإضافة الى أطراف أخرى لهم علاقة بالمؤسسة بصعب تحديدها بدقة، أو بشكل مباشر، الا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي و يتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر²، و يمكن تصنيفهم الى ما يلي:

أ- سمسرة الأوراق المالية:

يهدف سمسرة الأوراق المالية من التحليل المالي، الى التعرف على ما يلي:

– التغييرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة، أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم

¹ منير شاكر، مرجع سبق ذكره، ص 18-19

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

- أسهم المؤسسات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

ب- المستثمرون الحاليون والمتوقعون:

يهتم المستثمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل، لذا تتركز اهتمامات المستثمرين حول سلامة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح في الأجل المختلفة. م من الطبيعي أن يتم الاهتمام بالأرباح التي تحققها المؤسسة ومقدار ما يتم توزيعه منها على أصحابها، فلكي يرضى المستثمر عن أرباح المؤسسة يجب أن تكون أرباحها تماثل أرباح المؤسسات داخل نفس الصناعة.

ت- العملاء:

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما اذا كانت الشروط التي يحصل عليها، خاصة فترة الائتمان، مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.¹

ث- الموردون:

يهم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العملية مدين للموارد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما اذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، ففهمه مثلا التعرف على ما اذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسين، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية

ج- الدائنون:

يقصد بالدائن كل من يكتتب في السندات الخاصة للمؤسسة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد اقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية.

لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى امكانية المؤسسة بالوفاء بالقروض عندما تحين آجال الاستحقاق. فالدائنين تختلف وجهة نظرهم تبعا لنوع الدين:²

¹ عبد الغفار الحنفي، مرجع سبق ذكره، ص 63

² منير شاكر، مرجع سبق ذكره، ص 19.

- الديون طويلة الأجل: ان ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فان اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، مستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية
- الديون قصيرة الأجل: ان ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل و المركز النقدي و السيولة في الوحدة.

ح- الغرفة التجارية:

تستخدم الغرفة التجارية التحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من المؤسسات والصناعات تتعلق بأوضاعها المالية، ومعدلات أدائها وربحيتها، لتقوم بتجميعها في شكل مجموعات صناعية أو تجارية أو خدمية أو غير ذلك بعد أن تحللها وتعد منها النسب الوسطية والمؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنات والتحليل، وغالبا ما تقوم بنشر هذه الدراسات.

خ- المصالح الحكومية:

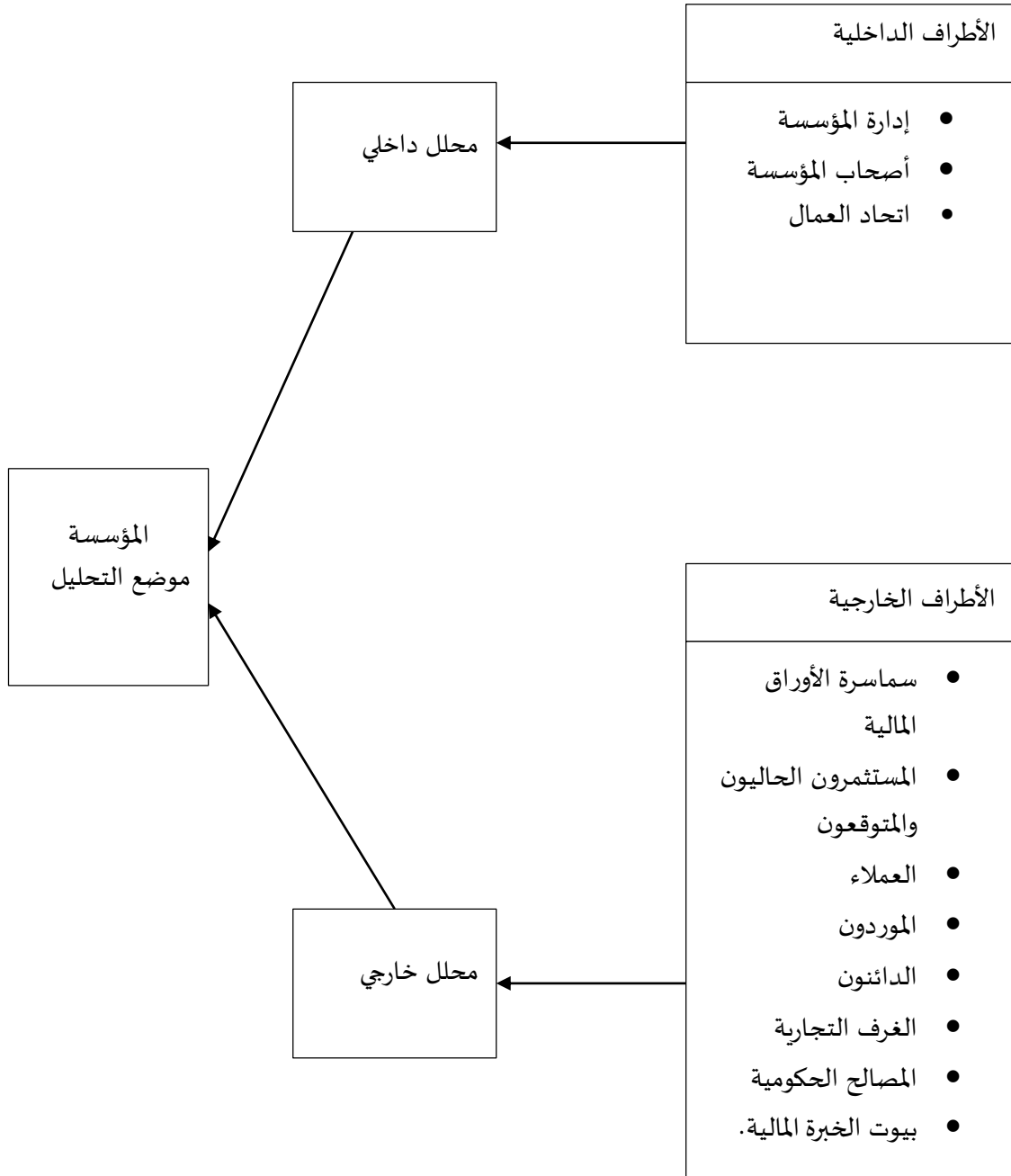
- يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة الى الأهداف التالية:
- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها؛
 - تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية؛
 - مراقبة الأسعار.

د- بيوت الخبرة المالية:

تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناء على تكليف من احدى الفئات المهمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أم من خارجها، وتقدم خدماتها في هذه الحالات مقبل أجور تتقاضها وتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشتريه بتلك الخدمات¹. وفي ضوء ما سبق يمكن توضيح الأطراف المستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية حسب الشكل التالي:

¹ منير شاكر، مرجع سبق ذكره، ص 43.

الشكل رقم 02: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: علي عباس، الإدارة المالية، اثناء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 100

من خلال الشكل نلاحظ تعدد الأطراف المهتمة بالتحليل القوائم المالية حيث الاختلاف من طرف لآخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل، كما مكننا تقسيم هذه الأطراف لقسمين أطراف من الداخل المؤسسة نفسها وأطراف أخرى من خارجها.

المطلب الثاني: منهجية التحليل المالي¹.

هناك عدة مبادئ يقوم عليها التحليل ويمكن تصنيفها إلى:

رئيسية:

- تحديد الهدف ثم طرح الأسئلة مستلزما للإجابة لتحديد هذا الهدف.
- الاختيار الأنسب لأداة التحليل.
- القدرة على التحليل وتشخيص الإشكالات موضوع البحث.
- الاختيار الدقيق والأحسن للمعلومات التي جمعت من طرف المحلل واستعمالها في المكان المناسب بمقتضى أسلوب التحليل الذي تم اختياره.

ثانوية:

- تحديد الفترة المناسبة لتحليل القوائم.
- الاختيار الأنسب للمعيار المستعمل في قياس النتائج.
- تحديد الانحراف عن المعيار المستعمل في قياس النتائج.
- اقتراح الحلول عن المعيار المقاس وتحليل أسباب الانحراف.
- اقتراح الحلول الملائمة ووضع التوصيات.
- الاستنتاج المناسب.

كما يمر التحليل بخطوات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عملية التصنيف.
- عملية المقارنة.
- الاستنتاج.

إعداد التقارير²:

يجب على المحلل أن يحرر تقريرا يحتوي على كل النتائج التي توصل إليها المحلل المالي وقام بكتابتها مراعيًا في ذلك ترتيب الأفكار.

المطلب الثالث: وظيفة وخصائص المحلل المالي

إن من يقوم بالتحليل قد يكون شخصا مفردا في المنشأة متخصص في إعداد تقرير التحليل المالي وقد يكون وحدة إدارية متخصصة في التحليل يقوم كل موظف فيها بجزء من التحليل فالقائم بالتحليل يظهر براعته في استخراج المعلومات واكتشاف مكونات القائمة المالية ثم تحليلها ومنه نفرق بين نوعين من المحللين الماليين العاملين بالمشروع يطلق عليهم المحلل الداخلي وبين الجهات الخارجية

¹ - زياد رمضان - مرجع سبق ذكره - ص 18.

² - وليد ناجي الحياي - الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، - مرجع سبق ذكره - ص 23.

التي تقوم بإجراء التحليل لخدمة أغراضها وهي المحلل الخارجي وتختلفان في طرق التعامل مع المعلومات سواء المتاحة لديهم عند القيام بالتحليل أو التي يمكنه الحصول عليها. وبناء على عدة خصائص يمكن أن نميز المحلل المالي الحقيقي الفعال.¹

1- التأهيل العلمي:

إن التحليل المالي باعتباره مجالاً دقيقاً يتطلب حصول القائم به على شهادة جامعية من جامعة، أو معهد متخصص في المحاسبة وعلوم إدارة الأعمال وعلوم أخرى فهذه الشهادة تكون أساسية تغطي موضوعات عديدة مثل المحاسبة، التخطيط الاقتصادي، إدارة الأعمال تدقيق الحسابات واستخدامات الحاسوب ما عدا التدعيم بالدورات التدريبية.

2- الخبرة والمهارة العملية:

ليكتسب القائم بالتحليل صفة المحلل لا بد له أن يكتسب خبرات عملية من خلال الممارسة ومهارات لازمة للقيام بالتحليل الدقيق الذي يساعد المحلل على القدرة على الاستنتاج واتخاذ القرارات التصحيحية وتفسير الدلالات والمؤشرات الكمية ولا تكتمل هذه المهارة إلا بالحصول على كم واف من المعرفة بكل جوانب المنشأة ومحتوياتها.

3- الصفات الشخصية.

إن طبيعة التحليل تقتضي أن يتحلى القائم به بصفات خاصة مميزة أهمها:

- الموضوعية والبعد عن الذاتية والتحيز.
 - التعمق وتفادي النظرة السطحية في التعامل مع مختلف العلاقات.
 - بذل الجهد الكافي في الأداء (الكفاءة) وإبداء الرأي الفني.
 - الإلتقان في إعداد التقارير المالية والشمولية وتفادي الغموض.
 - اكتساب القوة الشخصية وحسن التعامل والاحترام المتبادل.
 - اكتساب روح العمل بعيداً عن الملل.
- ومنه فإن أي خاصية من هذه الخصائص تكمل الأخرى وتجعل من عملية التحليل عملية متعمقة متكاملة الأبعاد والجوانب والإخلاء بواحدة منها تعني وجود محلل مالي غير فعال.

¹ وليد ناجي الحياي – الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي – مرجع سبق ذكره – ص 25

خلاصة الفصل الأول

من خلال الفصل الأول تعرفنا على التحليل المالي بداية بذكر نشأته ثم الانتقال إلى الأنواع والأهداف التي يسعى لتحقيقها، ثم تطرقنا إلى الإدارة المالية حيث استعرضنا تطورها التاريخي منذ ظهورها في القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا كما تعرفنا على وظائفها وأهم أهدافها. وبما أن التحليل المالي جزء من الإدارة المالية التي تم استخلاصها عن طريق التحليل المالي باستعمال أساليب وطرق مختلفة. ولكي نتعرف أكثر على التحليل المالي ولتبيين دورة في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ بالمستقبل لا بد من دراسة أدوات التحليل المالي وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

مقدمة الفصل الثاني:

بما أن المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف منهم المستثمرين، المنافسين، المسيرين والزبائن وغيرهم كل هؤلاء يهتمون بوضعية المؤسسة، وهذا بالاعتماد على المعلومات التي تمنحها البيانات المحاسبية و ذلك بالحكم على أداء المؤسسة.

وبسبب اعتماد الجزائر النظام المحاسبي المالي الجديد أصبحت البيانات المحاسبية ذات جودة، ومن أهم القوائم المالية التي يعتمد عليها المحلل المالي وجاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد الميزانية المالية، وجدول حسابات النتائج

ومن خلال هذا الفصل نتطرق الى:

- تحليل الميزانية المالية؛

- تحليل جدول حسابات النتائج؛

- التحليل بواسطة النسب المالية.

المبحث الأول: دراسة الميزانية المالية

تعتبر الميزانية من أقدم القوائم المالية، وبسبب تبني الجزائر المعايير المحاسبية الدولية أصدر النظام المحاسبي المالي الذي أحدث تغييرات على محتوى الميزانية وانتقلت من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية.

المطلب الأول: تعريف الميزانية المالية

عرفت المادة 33 من القانون رقم 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الميزانية كالتالي " تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية.

إذا وطبقا لنظام المحاسبي المالي فان الميزانية هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم. وعلى أساس تصنيف الخاص حيث تصنف الأصول الى عناصر جارية وأخرى غير جارية، أما الخصوم فتصنف الى أموال خاصة، خصوم غير جارية وخصوم جارية، أما التصنيف الذي كان متبعاً في المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975، حيث كانت الأصول تصنف تبعاً لطبيعتها فنجد مجموعة الاستثمارات، المخزون والمدينين بينما نجد أن الخصوم تضم كل من الأموال الخاصة والدائون، وهذا دون أي اعتبار لطول فترة استحقاق الذمم (الحقوق) أو تسديد الديون (الالتزامات)¹

المطلب الثاني: مكونات الميزانية المالية (عناصرها) وشكلها العام لها

الفرع الأول : مكونات الميزانية المالية².

كما سبق وأن ذكرنا فإن الميزانية تتكون من عناصر الأصول والخصوم حيث ترتب هذه العناصر وفقاً لمعايير محددة وعلى شكل حسابات تم إعدادها وفقاً لنظام المحاسبي المالي

1- حسابات الأصول:

هي الحسابات التي تمثل العناصر المراقبة من طرف المؤسسة والنتيجة عن أحداث سابقة يرتقب منها جني منافع اقتصادية في المستقبل وهي ذات طبيعة مدينة .
تقديم حسابات الأصول:

. الصنف 2 : حسابات التثبيات

هي العناصر التي تستعملها المؤسسة أثناء نشاطها بشكل مستمر ودائم لمدة أكثر من سنة وتتمثل في: التثبيات المعنوية (ح/20) : هي أصول غير نقدية وليس لها وجود مادي وتستعمل من طرف

¹ عبد الرحمن عطية، " المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد "، دار جليطي للنشر، الجزائر، 2009، ص 10

² عبد الرحمن عطية، مرجع سبق ذكره، ص 12

المؤسسة في إطار نشاطها العادي مثل:

204 برمجيات المعلوماتية وما شابهها

205 الامتيازات والحقوق المماثلة، البراءات، والرخص، والعلامات

208 التثبيتات المعنوية الأخرى

التثبيتات العينية (ح/21): عبارة عن أصول ملموسة موجهة للاستعمال سواء من أجل الإنتاج ، تقديم سلع أو خدمات والتأجير للغير أو الاستعمال لأغراض إدارية وتكون مدة الاستعمال لأكثر من سنة مالية واحدة مثل:

ح/211 الأراضي

ح/213 مباني

ح/215 منشآت تقنية، معدات وأدوات صناعية

ح/218 تثبيبات عينية أخرى (معدات النقل، أثاث مكتب، أجهزة الإعلام الآلي)

التثبيتات المالية (ح/27):

هي تلك القيم المنقولة التي تحوزها المؤسسة ليس لغرض البيع وإنما لاستعمالها بصفة دائمة تشمل ديون مستحقة على المؤسسة التي يتم سدادها في اجل يفوق السنة كما تشمل على السندات والقيم المماثلة التي يحتفظ بها لمدة تزيد عن سنة مثل :

271 السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة

272 السندات التي تمثل حق الدين الدائن (السندات والقسائم)

273 السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة

. الصنف 3 : المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ

هي الأصول التي تشتريها المؤسسة من اجل إعادة بيعها أو التي هي قيد الإنتاج أو التي تكون في شكل مواد أولية ولوازم من المقرر استهلاكها في عملية الإنتاج أو تقديم خدمات مثل :

30 مخزونات البضائع

31 مواد أولية ولوازم

32 تموينات أخرى

35 مخزونات المنتجات

. الصنف 4 : حسابات الغير

هي الحسابات التي تسجل فيها الحقوق اتجاه المدينين التي تنشأ عن عمليات الاستغلال العادية التي تقوم بها المؤسسة مع الغير وحسابات الغير التي تظهر في الأصول تكون أرصدها مدينة مثل:

411 الزبائن

413 الزبائن , السندات المطلوب تحصيلها

. الصنف 5 :الحسابات المالية (ذات الطبيعة المدينة)

هي الحسابات التي تسجل فيها العمليات مع البنوك والمؤسسات المالية عندما تكون أرصدة هذه الحسابات مدينة والحسابات المالية التي تظهر في الأصول تكون أرصدها مدينة مثل:

512 البنك

515 الخزينة العمومية والمؤسسات المالية

53 صندوق

2-حسابات الخصوم :

هي التزامات حالية على المؤسسة ناتجة عن أحداث اقتصادية ماضية، ويتم الوفاء بها مقابل نقصان في الموارد من المؤسسة متمثلة في شكل منافع اقتصادية وهي ذات طبيعة دائنة .
تقديم حسابات الخصوم:

الصنف 1 : حسابات رؤوس الأموال

يشمل هذا الصنف على الحسابات التي تمثل موارد تمويل المؤسسة الداخلية منها والخارجية طويلة المدى (أكثر من سنة) مثل:

101 رأس المال الصادر(رأس مال الشركة، الأموال المخصصة، أو أموال الاستغلال)

106 الاحتياطات (القانونية الأساسية ,العادية والمقننة)

12 نتيجة السنة المالية

16 الاقتراطات والديون المماثلة

الصنف 4 : حسابات الغير(ذات الطبيعة الدائنة)

هي الحسابات التي تسجل فيها الديون التي التزمت بها المؤسسة والتي تنشأ عن عمليات الاستغلال العادية التي تقوم بها المؤسسة مع الغير وحسابات الغير التي تظهر في الخصوم تكون أرصدها دائنة مثل:

140 لموردون والحسابات الملحقه

401 موردو المخزونات والخدمات

404 موردو التثبيات

الصنف 5 : حسابات المالية(ذات الطبيعة الدائنة)

هي الحسابات التي تسجل فيها العمليات مع البنوك والمؤسسات المالية عندما تكون أرصدة هذه الحسابات دائنة والحسابات المالية التي تظهر في الخصوم تكون أرصدها دائنة مثل:

519 المساهمات البنكية الجارية (يكون </>البنك دائنا في حالة السحب على الكشوف)

الفرع الثاني: الشكل العام للميزانية المالية¹

حسب النظام المحاسبي المالي فإنه تم فصل:

. الأصول إلى:

أصول غير جارية: هي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة أي التي تتحول إلى نقود في مدة

تفوق السنة كالتنبيات والحقوق التي ستحصل في مدة تفوق السنة

أصول جارية : هي الأصول التي ليس لها الصفة الديمومة بسبب وجهتها أو طبيعتها أي التي تتحول

خلال الدورة إلى سيولة مثل البضاعة التي ستباع خلال الدورة والحقوق التي ستحصل خلال 12

شهرًا

. الخصوم إلى:

رؤوس الأموال الخاصة : هي الفائدة الباقية بعد حسم الخصوم الخارجية من مجموع الأصول وهي

تمثل الأموال التي تعود لأصحاب المؤسسة و المساهمين فيها

خصوم غير جارية : هي الالتزامات التي لا يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية أي

الديون الخارجية طويلة الأجل

خصوم جارية: هي التي يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية

معادلة الميزانية هي مجموع الأصول يساوي مجموع الخصوم.

عرض الميزانية المالية:

جدول رقم 01: الميزانية المالية

ا. عرض أصول الميزانية :

أصول	ملاحظة	اجمالي السنة N	اهتلاك و مؤونات السنة N	صافي السنة N	صافي السنة N-1
الأصول غير الجارية: فارق الاقتناء التنبيات المعنوية التنبيات المادية - الأراضي - المباني - تنبيات مادية أخرى التنبيات قيد الانجاز					

¹ عبد الرحمن عطية، مرجع سبق ذكره، ص 15

					التثبيات المالية
					- سندات مقومة حسب طريقة المعادلة
					- مساهمات أخرى
					- سندات أخرى
					- قروض و أصول مالية
					- ضرائب مؤجل على الأصول
					مجموعة الأصول غير جارية
					الأصول الجارية:
					مخزونات قيد التنفيذ
					حقوق لدى الغير واستخدامات مماثلة
					- الزبائن
					- تثبيات جارية أخرى
					الأموال الجاهزة وما يماثلها
					- أموال الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					مجموع الأصول

Source : collection gestion ,(système comptable financier SCF),BERTI édition,2009p161

II. عرض خصوم الميزانية :

مبلغ السنة N-1	مبلغ السنة N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة:
			رأس المال الصادر
			رأس المال غير المطلوب
			العلاوات والاحتياطات
			فارق اعادة التقييم
			فارق التقييم
			النتيجة الصافية
			رؤوس الأموال الخاصة الأخرى
			- حصة الشركة المدمجة

			- حصة ذوي الأقلية
			مجموع رؤوس الأموال الخاصة
			الخصوم غير الجارية: الاقتراضات والديون ضرائب مؤجلة على الخصوم ديون أخرى غير جارية مؤونات ونواتج مسجلة سلفا
			مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية: الموردون والحسابات الملحقه الضرائب ديون أخرى خزينة الخصوم
			مجموع الخصوم الجارية
			مجموع الخصوم

Source : collection gestion, Ibid, p 162

المطلب الثالث: الميزانية الوظيفية

الميزانية الوظيفية توافق الصورة الحالية للمؤسسة، وتبين الفرق بين تدفقات الخزينة الدائمة المسجلة خلال حياة المؤسسة، وذلك حسب وظائفها، وتتعلق هذه الوظائف بنشاط المؤسسة من استغلال واستثمارات وتمويل.

التحليل الوظيفي يهدف الى دراسة هيكل المالي للمؤسسة، وذلك للحكم على سلامة المالية للمؤسسة بهدف استمرارية النشاط.

الميزانية الوظيفية تسمح بمراقبة العلاقة بين التدفقات والمخزون الضروري للتحليل الديناميكي للوضع المالية للمؤسسة.¹

و يتم الانتقال من الميزانية المالية الى الميزانية الوظيفية كالتالي:

-تسجيل عناصر الميزانية الوظيفية بالقيمة الاجمالية (الخام)؛

-تسجيل عناصر الميزانية الوظيفية قبل النتيجة؛

¹ وليد ناجي الحياي، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي)، مؤسسة الوراق، عمان الأردن، 2000 ص35

-تعين عناصر الاستغلال و عناصر خارج الاستغلال.

وتتكون الميزانية الوظيفية من:¹

1-الاستخدامات والموارد، تسجل تدفقات كل من الإيرادات (الاستخدامات) و النفقات (الموارد) بالقيمة الأصلية؛

2-ترتب هذه الاستخدامات والموارد حسب استغلالها.

التحليل الوظيفي يصنف عناصر الميزانية (الأصول، الخصوم) حسب الدورة أو حسب التعيين.

و عليه تصنف أصول الميزانية الوظيفية الى:

-الاستخدامات الثابتة: هي نتيجة القرارات الاستثمارات و الأصول الثابتة الخامة.

-الأصول المتداولة: نتيجة لدورة الاستغلال و مبلغ المخزون (قيمتها الخام) و الموردين و المتاحات...

كما تقسم الأصول المتداولة الى أصول للاستغلال و أصول متداولة خارج الاستغلال.

-خزينة الأصول: نتيجة للدورة المالية و سيولة الميزانية بين الموارد و الاستخدامات، خاصة بين

الأصول و الديون المتداولة.

بينما خصوم الميزانية الوظيفية تنقسم الى:

-الموارد الثابتة(الدائمة): هي نتيجة للقرارات التمويلية و يحتوي رؤوس الأموال الخاصة، الاهتلاكات

و المؤونات، الديون المالية، الاهتلاكات و المؤونات المنتقصة تكون مماثلة للموارد المالية و لكن يعد

حساب الاهتلاكات و المؤونات المنتقصة من الأصول لكي تسمح تثبيتها من جديد.

-الخصومة المتداولة نتيجة دورة الاستغلال و ديون الخصوم غير المالي(ديون الموردين، ديون أخرى)

كما في الخصوم تقسم الى: خصوم متداولة للاستغلال و خصوم متداولة خارج الاستغلال.

-خزينة الخصوم: هي مجموعة الديون المالية قصيرة الأجل، مساعدات بنكية جارية، رصيد دائن

للبنك و نتيجة الاستحقاق.

جدول رقم 02: يوضح الميزانية الوظيفية

الموارد الدائمة	الاستخدامات الثابتة
رأس المال الخاص مؤونات الاخطار و الاهتلاكات و و خسائر القيمة	الأصول الثابتة (قيمتها الخام) تكاليف مسترجعة
الخصوم المتداولة	الأصول المتداولة
الخصوم المتداولة للاستغلال: سندات واجب دفعها ديون الموردين	الأصول المتداولة للاستغلال: المخزونات (قيمتها الخامة) سندات قابلة للتحويل

¹ عبد الرحمن عطية، مرجع سبق ذكره، ص.45

ديون الضرائب واجتماعية منتوجات ثابتة قبل الاستغلال خصوم متداولة خارج الاستغلال: دائنون اخرون فوائد جارية دائنون التثبيتات	حسابات دائنة للزبائن حسابات دائنة للضرائب أعباء ثابتة قبل الاستغلال أصول المتداولة خارج الاستغلال: مدينون اخرون فوائد جارية
خزينة الخصوم	خزينة الأصول
قروض بنكية جارية البنك رصيد دائن سندات غير قابل للخصم	متاحات
مجموع الخصوم	مجموع الأصول

Source: collection gestion, opcit, p75

المبحث الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج (حسب النتيجة):

من بين القوائم المالية التي أتى بها النظام المحاسبي المالي جدول حسابات النتائج والذي جاء في شكل حسب الوظيفة و حسب الطبيعة، حيث الشكل الأول لم يقدم التغييرات الا أن الشكل الثاني أعطى بعدا جديدا لتحليل المالي و من خلال هذا المبحث نتطرق الى مايلي:

-تعريف جدول حسابات النتائج وعرضه:

-التحليل المالي لجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

-التحليل المالي لجدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

المطلب الأول: تعريف جدول حسابات النتيجة وعرضه:¹

أولا: تعريف جدول حساب النتيجة:

عرفت المادة 94 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي جدول حساب النتيجة كالتالي:
"يعد حساب النتيجة وضعية ملخص للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ تحصل الدفع تظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح"

هناك طريقتين لأعداد الجداول هما ترتيب الأعباء بحسب طبيعتها (سلع بضائع، مواد أولية مستهلكة، نفقات المستخدمين...) وترتب هذه الأعباء حسب الوظيفة (تكاليف الصنع، تكاليف

¹ محمد بوتين، "المحاسبة المالية (معايير المحاسبة الدولية)", دار النشر، الجزائر، 2010 ص56

التوزيع، التكاليف الادارية).

وبطبيعة الحال الطريقتان تؤديان الى نفس النتيجة الا أنه يشجع استعمال الطريقة الأولى (الأعباء بحسب الطبيعة). وفي حالة اختيار طريقة ترتيب الأعباء بحسب الوظائف، ينبغي اعطاء معلومات اضافية في الملحق حول الطبيعة الأعباء، خاصة فيما يخص اهتلاكات، المتدهورات، نفقات مستخدمين.

ثانيا: عرض جدول حساب النتيجة

جدول رقم 03: جدول حساب النتيجة (حسب الطبيعة)

الفترة من.....الى.....

البيان	ملاحظة	مبالغ السنة المالية الحالية N	مبالغ السنة المالية السابقة N
المبيعات تغيرات الانتاج المخزن الانتاج المثبت اعانات الاستغلال			
انتاج السنة المالية (1)			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية الخدمات الخارجية الأخرى			
استهلاك السنة المالية (2)			
القيمة المضافة للاستغلال (2-1)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم			
اجمالي فائض الاستغلال			
المنتجات التشغيلية الأخرى الأعباء التشغيلية الأخرى المخصصات الاهتلاك ومؤونات وخسائر القيمة استرجاع من خسائر القيمة و المؤونات			
النتيجة التشغيلية (3)			

			المنتجات المالية الأعباء المالية
			النتيجة المالية (4)
			النتيجة العادية قبل الضرائب (4+3)
			الضرائب الواجب دفعها على الانتاج العادية الضرائب المؤجلة على الانتاج العادية (التغيرات) مجموعة منتوجات الانشطة العادية (5) مجموع الأعباء الأنشطة العادية (6)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية (5-) (6)... (7)
			العناصر الغير العادية – المنتجات العناصر غير العادية-الأعباء
			النتيجة غير العادية (8)
			صافي نتيجة السنة المالية (7+8)

Source :erci dumalanced, comptabilité générale (conforme an SCF et aux normes comptables internationales

IAS/AFRS) BERTI édition, Alger , 2009, p227

جدول رقم 00: جدول حساب النتيجة (حسب الوظيفة)

الفترة من.....الى.....

البيان	ملاحظة	مبالغ السنة المالية الحالية N	مبالغ السنة المالية السابقة N
رقم الأعمال المبيعات			
الهامش الاجمالي			
منتجات أخرى عملياتية تكاليف تجارية مصاريف ادارية			

			تكاليف أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			الأعباء حسب طبيعتها: مصاريف المستخدمين، مخصصات الاهتلاك منتجات مالية الأعباء المالية
			نتيجة العادية قبل الضريبة
			ضريبة مستحقة الدفع على النتائج العادية ضريبة مؤجلة على النتائج العادية
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			عناصر أخرى خاصة بالحسابات المجمعة

المصدر: ن حاج علي مديرة دار بلقيس للنشر، "النظام المحاسبي المالي الجديد"، دار بلقيس للنشر، الدار البيضاء، الجزائر
2009 ص12

المطلب الثاني: التحليل المالي لجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

ويتم تحليل هذا الجدول انطلاقا من الأرصدة الوسيطة التي يحتويها ، و من هذا الجدول يتم انشاء
جدول الأرصدة الوسيطة:

جدول رقم 05: جدول الأرصدة الوسيطة للتفسير SIG

المبالغ (n)	الارصدة الوسيطة	المبالغ	الأعباء	المبالغ	المنتجات
	الهامش الاجمالي		تكلفة شراء البضاعة المباعة		مبيعات البضاعة
	انتاج السنة		الانتاج المنتقص		الانتاج المباع الانتاج المخزن الانتاج المثبت
			المجموع		المجموع
	القيمة المضافة		استهلاك السنة		انتاج السنة

				الهامش الاجمالي
			المجموع	المجموع
	الفائض (العجز) الاجمالي للاستغلال		الضرائب و الرسوم المدفوعات المماثلة أعباء المستخدمين	القيمة المضافة اعانات الاستغلال
			المجموع	المجموع
	نتيجة الاستغلال (ربح أو خسارة)		العجز الاجمالي للاستغلال مخصصات الاهتلاك وخسارة القيمة والمؤونات	الفائض الاجمالي للاستغلال استرجاع على التكاليف منتوجات أخرى
			المجموع	المجموع
	نتيجة جارية قبل الضرائب (ربح أو خسارة)		نتيجة الاستغلال (خسارة) حصة النتيجة من العمليات المشتركة (خسارة) أعباء مالية	نتيجة الاستغلال (ربح) حصة النتيجة من العمليات المشتركة (ربح) منتوجات مالية
			المجموع	المجموع
	نتيجة استثنائية		أعباء استثنائية	منتوجات استثنائية
	نتيجة السنة المالية (ربح أو خسارة)		نتيجة جارية قبل الضرائب (خسارة) نتيجة استثنائية (خسارة) مساهمة الأجراء الضرائب على الأرباح	نتيجة جارية قبل الضرائب (ربح) نتيجة استثنائية (ربح)
			المجموع	المجموع

Source : chantal buissart et M.benkaci, (Analyse financière conforme an scf) BERTI édition, 2005 p34

ويتم تحليل هذا الجدول كالتالي:¹

1- الهامش الاجمالي: هو عبارة عن فرق بين مبيعات البضاعة و تكلفة شراء البضاعة المباعة، وهذا الهامش يخص المؤسسة التجارية بحيث يمكن من قياس أدلء المؤسسات.

2- انتاج السنة المالية:

تعتبر المبيعات مؤشر عن حجم النشاط المؤسسة خاصة التجارية، الا أنه أحياناً يكون هذا المؤشر خطأً إذا كان هناك فارق كبير بين الانتاج و المبيعات ينجر عنها تغير في المخزون أو يكون الانتاج المثبت مرتفعاً، لهذا فان انتاج السنة المالية يعطي صورة أوضح عن النشاط الحقيقي للمؤسسة.

3- القيمة المضافة:

تحسب القيمة المضافة بالفرق بين انتاج السنة المالية و الاستهلاكات نفس السنة المالية: تستعمل القيمة المضافة في التحليل كمايلي:

-القيمة المضافة معيار لقياس حجم المؤسسة، فقد يكون رقم الأعمال مرتفع لهذا فان القيمة

المضافة تسمح بقياس الانتاج الحقيقي للمؤسسة:

-القيمة المضافة معيار لقياس نمو المؤسسة، أن نمورقم العمال قد يحمل مؤشرات خاطئة حيث

لا يعبر عن النمو الحقيقي للمؤسسة :

-القيمة المضافة معيار لتكامل المؤسسة، فعن طريق حساب القيمة المضافة على انتاج السنة

يمكن قياس درجة التكامل، بحيث كلما كانت النسبة مرتفعة دل ذلك على أن المؤسسة تقوم

بمختلف مراحل الانتاج بنفسها أي من المادة الأولية الى المنتج النهائي،

-القيمة المضافة معيار لهيكل استغلال المؤسسة، فعن طريق نسب التوزيع القيمة المضافة سواء

على مصاريف المستخدمين أو الضرائب و الرسوم أو المدفوعات المماثلة يمكن أخذ صورة على هيكل

استغلال المؤسسة.

4-الفائض الاجمالي للاستغلال:

يلعب دور هام في دراسة مردودية المؤسسة فهو يحتل مركز وسط في جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة،

وهو مفهوم جديد أتى به النظام المحاسبي المالي الجديد و يستخدم في تحليل المال كمايلي:

-يسمح بقياس الفعالية الاقتصادية للمؤسسة فهو يعتبر عمليات الاستغلال للمؤسسة أي العمليات

المتعلقة بالنشاط الصناعي و التجاري أو الخدمي:

¹ صرامة عبد الوحيد، "النظام المحاسبي المالي نظرة جديدة للتحليل المالي قراءة في جدول حسابات النتائج":الملتقى الوطني

الأول حول حوكمة المحاسبة، جامعة أم البواقي، 2010، ص 13-09

- يعتبر مؤشر مستقل عن السياسة المالية المعتمدة من طرف المؤسسة، فهو يحسب قبل ادخال المصاريف المالية و المرتبطة بالهيكل المالي للمؤسسة:
- ان الفائض الجمالي للاستغلال مستقل عن حساب الاهتلاك مهما كانت الطريقة حسابها و بالتالي هو يسمح بالمقارنة بين المؤسسات من نفس القطاع:
- يعتبر الفائض الاجمالي للاستغلال مصدر تمويل المؤسسة، اذ أنه من خلاله يمكن تمويل دورة الاستغلال والاستثمار بالمؤسسة و يمكن كذلك من خلاله حساب قدرة التمويل الذاتي:
- ان الفائض الاجمالي للاستغلال لا يعتبر مصدر للتمويل في حالة وجود فارق بين التحصيلات من الزبائن وتسديدات الموردين أو وجود تغير سالب فب المخزون لهذا يعتبر فائض الخزينة الاستغلالية هو مؤشر لحالة السيولة بالمؤسسة.

5- النتيجة التشغيلية (نتيجة الاستغلال):

وهي تتعلق بالنتيجة العادية للمؤسسة، حيث تشمل مخصصات الاهتلاكات و تكاليف و ايرادات أخرى متعلقة بالنشاط العادي مثل: استغلال علامة تجارية.

6- النتيجة المالية:

ان النتيجة المالية عبار عن حاصل الايرادات المالية المطروحة منها المصاريف المالية و الهدف منه هو تبيان أثر السوق و المحيط الماليين على نتيجة المؤسسة، وتستخدم في التحليل المالي كما يلي:

- تسمح بقياس مدى مساهمة النتيجة المالية في النتيجة الدورة قبل الضرائب عن طريق قياس نسبة النتيجة المالية الى نتيجة الدورة قبل الضرائب:

- كما يمكن أن تبين أثر سعر الصرف على المؤسسة و كذلك مدى مساهمة عمليات السوق المالي في النشاط الاجمالي للمؤسسة.

7- النتيجة العادية قبل الضرائب:

وهي عبارة عن النتيجة التشغيلية مضاف اليها النتيجة المالية وهي تعتبر مؤشر للنشاط الاقتصادي و المالي للمؤسسة بعيدا عن النشاطات الاستثنائية و السياسات الضريبية و اذا ما طرحنا منها مقدار الضريبة على الأرباح نحصل على النتيجة الصافية للنشاطات العادية.

8- النتيجة الصافية للدورة:

وتشمل كل من النتيجة الصافية للنشاطات العادية و النتيجة الاستثنائية والتي تشمل كل الايرادات و المصاريف الاستثنائية لدورة غير أنها لا تحتوي على المصاريف المالية الاستثنائية، كما أن تفرض الضرائب على الأرباح للنشاط العادي للمؤسسة.

المطلب الثالث: التحليل المالي لجدول حساب النتيجة حسب الوظيفة:¹
 من خلال جدول حساب النتيجة حسب الوظيفة يلاحظ أن النظام المحاسبي المالي سمح بتقديم معلومات وافية عن النشاط أي خصوصية كل مؤسسة فهذا الجدول يتيح للمحل المالي عدة مستويات للنتائج نجد:
 الهامش الاجمالي، العملياتية، النتيجة العادية قبل الضريبة ونجد النتيجة الصافية للسنة المالية، أما فيما يخص الملاك و سوق المالي بصفة عامة فهناك حسابات مجمعة.
 وبما أن هذا الجدول يعتمد على النشاط كل مؤسسات الذي يتيح بالضرورة انتاج، فيمكن أن نتطرق الى مجموعة من النسب .
 لمعرفة فعالية العلمية الانتاجية نقوم بقياس النشاط بالنسبة الى وسائل المستعملة لتحقيقه.
 وعليه : الانتاجية = النشاط / الوسائل المستعملة.
 النشاط: يكون مقيم برقم الأعمال خارج الضريبة أو الانتاج الاجمالي أو القيمة المضافة.
 أما الوسائل المستعملة يمكن أن تستعمل كل أو جزء هذه الوسائل لتحقيق هذا النشاط وتمثل هذه الوسائل في وسائل اقتصادية (تتعلق بالأصول المستعملة) أو عوامل الانتاج واما وسائل مادية (ساعات عمل، عدد العمال،...).

ومما سبق يمكن أن نستنتج أنواع الانتاجية:

الانتاجية المادية:

الإنتاجية المادية = الكمية المنتجة / كمية العوامل المستهلكة
 من خلال هذه النسبة نتحصل على عدد الوحدات المنتجة لكل وحدة من العوامل المستهلكة.
 وبقلب هذه النسبة نحصل على كثافة الاستهلاك.
 كثافة الاستهلاك = كمية العوامل المستهلكة / الكمية المنتجة.

انتاج الأصول:

وتقاس لكل أو جزء من الأصول.
 انتاجية الأصول = النشاط / كل أو جزء الأصول
 ومن هذه النسبة يمكن استخراج نسبة معدل كثافة رأس المال:
 معدل كثافة رأس المال = (التثبيات المالية + تثبيات قرض الايجاري) / النشاط.
 الانتاجية بالنسبة للوسائل المستعملة: وتحسب بالعلاقة التالية:

1 شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، المكتبة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008. ص-ص. 14-15.

الانتاجية بالنسبة للوسائل المستعملة= النشاط (الانتاج المباع أو الانتاج الاجمالي)
/الاستهلاكات(الجزئية أو الاجمالية).

المبحث الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة

كما سبق وذكرنا فإن وظيفة التحليل المالي هي تحويل الكم الهائل من المعلومات والبيانات المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات حتى تصبح أكثر فائدة في خدمة أغراض إدارة المؤسسة وبالتحديد عملية إتخاذ القرارات وتشكل النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي الجانب الأكثر أهمية واستعمالا في عملية التحليل.

المطلب الأول: دراسة الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي¹

تنطلق فكرة التوازن المالي من الميزانية المالية باعتبار أنها تعتمد على التوازن بين الخصوم والأصول، أي مدى إمكانية المؤسسة من دفع ديونها اللازمة والقدرة على الوفاء عند تاريخ إستحقاقها، وأن تكون أصولها تسمح بدفع ديونها اللازمة، على أساس أن الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة هي التي ستمول الإستعمالات في المدى الطويل وكذلك الأمر بالنسبة للأصول المتداولة التي ستمول ديون أو إلتزمات المؤسسة في الأجل القصيرة ، وبالتالي التناظر بين الموارد المالية في الميزانية وإستخدامها يعبر عنه بالتوازن المالي
ومعرفة التوازن المالي نعتد على ثلاث مؤشرات هي:

1- رأس المال العامل (FR)

2-احتياجات رأس المال العامل(BFR)

3-الخزينة (TR)

أولاً: رأس المال العامل (FR)

رأس المال العامل هو الفائض من الأموال الدائمة بعد تمويل الأصول الثابتة، كما يساعد على تمويل الأصول المتداولة، بحيث يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات مالية على مستوى الخزينة²
كما هو عبارة عن الفرق بين الموارد الثابتة (الدائمة) وقيم الخام للتثبيات (الاستخدامات الثابتة).
ويمكن تحليل رأس المال من زاويتين:

¹ ناصر دادي عدون، محمد فتحي نواصر، دراسة الحالات المالية ، دارالافاق للنشر، الجزائر، 2001، ص. 22:

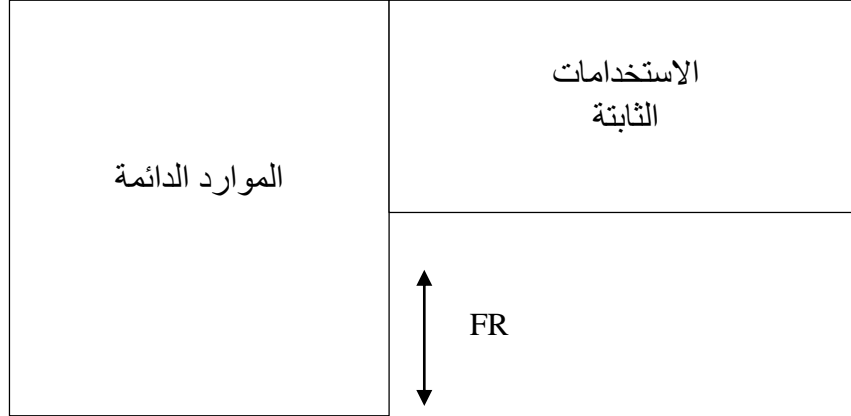
² لحلف عثمان، التسيير المالي والتحليل المالي، الجزء الأول، مطبوعات جامعية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص. 09.

*من أعلى ميزانية: هو عبارة عن الفائض من الموارد الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل= الموارد الدائمة-الأصول الثابتة

ويوضح حسب الشكل التالي:

الشكل رقم 01: رأس المال العامل من أعلى الميزانية

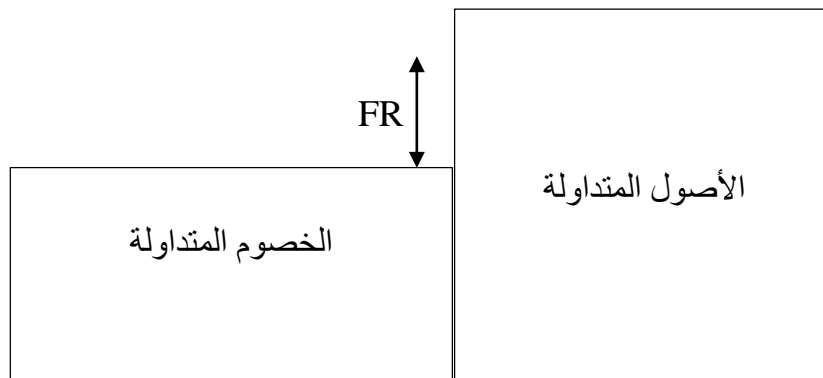


-من أسفل الميزانية: هو عبارة عن الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للخصوم المتداولة، و تحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل= الأصول المتداولة-الخصوم المتداولة

ويوضح حسب الشكل التالي:

الشكل رقم 02: رأس المال العامل من أسفل الميزانية



رأس المال العامل يمكن أن يأخذ ثلاث حالات:

ويتم استنتاج هذه الحالات الثلاث من خلال حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية:

- ✓ رأس المال العامل أكبر من الصفر (الأصول المتداولة أكبر من الخصوم المتداولة): هذا يدل على وجود السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها، كما تكون المؤسسة في هذه الحالة قادرة على مواجهة المشاكل غير المتوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.
- ✓ رأس المال العامل أقل من الصفر (سالب): هذا يعني أن الأصول المتداولة أقل من الخصوم المتداولة مما يجعل المؤسسة تواجه صعوبات في الأجل القصير وبهذا تكون غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، مما يوجب عليها القيام بالإجراءات التصحيحية لتحقيق التوازن المالي، كما أن هناك جزء من الاستثمارات ممولة من طرف ديون قصيرة الأجل.
- ✓ رأس المال العامل يساوي الصفر: هذا يعني أن الأصول المتداولة تساوي الخصوم المتداولة. هذا يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد الاستحقاق.

ويمكن تلخيص عوامل تغير رأس المال العامل في الجدول التالي:

جدول رقم 06: عوامل تغير رأس المال العامل

عوامل انخفاض رأس المال العامل	عوامل ارتفاع رأس المال العامل
تخفيض رأس المال توزيع جزء من الاحتياطات تسديد الديون طويلة الأجل حصول خسائر زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة	زيادة رأس المال الشركة تكوين مختلف الاحتياطات ارتفاع قروض طويلة الأجل الأرباح المحققة وغير موزعة التنازل عن الاستثمارات بالبيع

مصدر: منير شاكر، مرجع سبق ذكره ص 116

ولرأس المال العامل أنواع أساسية يمكن عرضها فيما يلي¹:

1- صافي رأس المال العمل الدائم (FRN): ويمثل الفرق بين الموجودات المتداولة والالتزامات المتداولة أو يمثل الفرق بين الخصوم طويلة الأجل بما فيها حقوق المساهمين والأصول طويلة الأجل. ويحسب بالعلاقة التالية:

صافي رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة
أو

صافي رأس المال العامل الدائم = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

¹ شعيب شتوف، مرجع سبق ذكره ص 214-216

2- رأس المال العامل الاجمالي (FRG): و يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الاجمالي = مجموع الأصول - الأصول الثابتة
أو

رأس المال العامل الاجمالي = اجمالي الأصول المتداولة

و الهدف من دراسته هو البحث عن المبالغ التي مولت الأصول المتداولة و يحدد لنا طبيعة النشاط المؤسسة.

3- رأس المال العامل الخاص: ويمثل الفرق بين الأصول المتداولة ومجموع الديون أو الفرق بين

الأموال الخاصة والقيم الثابتة.

و يحسب حسب العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون
أو

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

4- رأس المال العمل الأجنبي: هو عبارة عن مجموع الديون (طويلة الأجل + قصيرة الأجل) التي بحوزة المؤسسة.

و يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص
أو

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

والهدف من درسته هو تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل تمثل الاحتياجات المالية الدائمة قصيرة الأجل، و عليه يدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير.

و تسمى كذلك باحتياجات دورة الاستغلال، و تكون هذه الاحتياجات متعلقة بنشاط المؤسسة (شراء، انتاج، بيع).

و عليه يحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (مخزونات + حسابات دائنة للاستغلال + حسابات دائنة خارج الاستغلال) - ديون الاستغلال و ديون خارج الاستغلال

و تنقسم احتياجات رأس المال العامل الى:

1- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال و ذلك خلال دورة الاستغلال.

2- احتياجات لرأس المال العامل خارج الاستغلال.

و مما سبق: احتياجات رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل للاستغلال - احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

1- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال:

وهو عبار عن الفرق بين الأصول المتداولة للاستغلال و الخصوم المتداولة خارج الاستغلال يمكن أن يكون هذا الفرق موجب أو سالب، ويوضح حساب الشكل التالي:

الشكل رقم 03: احتياجات رأس المال العامل للاستغلال



1-1- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال سالب ($BFRE < 0$): هذا يعني أن الموردين يدفعون في

فترة تتراوح بين 90 يوم الى 120 يوم (على الحساب)، بينما الزبائن يدفعون نقدا و معدل دوران المخزون يكون منخفض و عليه احتياجات تمويل الاستغلال مرتفعة.

2-2- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال موجب ($BFRE > 0$): هذا يعني أن المؤسسة تستفيد

من ديون الموردين بمبلغ ضخمة أكبر من حقوق التي تمنحها للزبائن. و عليه يكون هناك صعوبة في التمويل الذاتي.

2- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال:

ويتعلق بعمليات التمويل و الاستثمار، و عموما هو ليس ثابت لأنه يعتمد على عناصر استثنائية (دورية) تجعلنا نتنبأ بها.

و تحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

و يأخذ حالتين:

1- اذا كانت احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال أكبر من الصفر يعبر عن احتياج.

2- اذا كانت احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال أصغر من الصفر يعبر عن مورد.

الشكل رقم 04 احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال



وعليه يمكن دراسة احتياجات رأس المال العامل:

- احتياجات رأس المال موجب: هذا يعني أنه استخدم أي مؤسسة تحتاج الى تمويل احتياجاتها و يكون هذا التمويل طويل الأجل لذلك يجب أن يكون رأس المال العامل موجب (مورد) لتمويل هذا العجز، وهنا نقول أن وضع المؤسسة سيء.
- احتياجات رأس المال العامل سالب: هذا يعني أنه مورد أي أن المؤسسة مولت احتياجاتها ولا تحتاج الى مصادر أخرى وبالتالي وضع المؤسسة جيد.
- احتياجات رأس المال العامل معدوم: يعني ان المؤسسة في حالة توازن أي استخدمت مواردها بشكل أمثل.

ثالثاً: الخزينة الصافية TN^1

الخزينة الصافية تعتبر حسيبة بين تكلفة تدفقات التحصيلات وتدفقات التسديدات، وهي كذلك الفرق بين متاحات الأصول و متاحات الخصوم.

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم} .$$

أو

$$\text{الخزينة الصافية} (TN) = \text{رأس المال العامل} (FRNG) - \text{احتياجات رأس المال العامل} (BFR)$$

- إذا كان $FRNG > BFR$ هذا يعني أن NT موجبة هناك فائض، رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات رأس المال العامل، بمثابة استخدام، على المؤسسة استثمار هذه الأموال أو تسديد قروض قصيرة الأجل.

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره ص 218

-إذا كان $FRNG < BFR$ هذا يعني أن NT سلبية هناك عجز، أي رأس المال العامل غير قادر على تمويل احتياجات الاستغلال، وبالتالي تلجأ المؤسسة إلى الاقتراض، وهذا الوضع يعتبر سيء بالنسبة إلى المؤسسة لأنه يهدد توازنها المالي.

-إذا كان $FRNG = BFR$ هذا يعني أن TN معدومة وتسمى بالخبزينة المثلى أي موارد المؤسسة تكون مساوية لا احتياجاتها.

المطلب الثاني: دراسة الوضعية المالية عن طريق النسب المالية

التحليل بواسطة النسب المالية من أهم أساليب التحليل المالي، الذي يقوم بدراسة العلاقة بين عناصر الميزانية المالية بشرط أن تكون هذه العلاقة ذات مدلول معين لتقييم الأداء واتخاذ القرار وبالتالي تقييم مركز المالي للمؤسسة.

و من أهم هذه النسب :

1- نسب السيولة :

2- نسب التمويل والاستقلالية المالية:

3- نسب المردودية:

4- نسب النشاط.

أولاً: نسب السيولة¹:

هي تلك النسب التي تقيس مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة، وتهدف إلى تحليل وتفسير مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره. توجد مجموعة من نسب تعبر عن السيولة وهي:

1-نسبة التداول: تعتبر هذه النسبة من النسب التقليدية في التحليل المالي وتستخدم منذ فترة

طويلة لقياس السيولة قصيرة الأجل لأنها تبين مدى إمكانية الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من

الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية متفقة مع آجال القروض.

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة $\times 100$

يرى البعض أن نسبة التداول النموذجية هي $\frac{1}{2}$ إلا أن مدى قبول نسبة معينة يعتمد على القطاع أو

نوعية الصناعات التي ينتمي إليه المشروع. غير أن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هي واحد

صحيح، بمعنى إذا انخفضت هذه النسبة عن الواحد صحيح فمعناه عدم مقدرة المشروع على

الوفاء بالتزاماته قصيرة الجمل.

¹ منير شاكر، مرجع سبق ذكره، ص 54

2-نسبة السيولة السريعة:

تعتمد هذه النسبة على الأصول السريعة التحول الى نقدية لقياس درجة سيولة المنشأة، ويرجع ذلك الى أنه عادة ما تواجه المنشأة بعض الصعوبات عند قيامها بتصريف المخزون.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}) / \text{الخصوم} \times 100$$

إذا انخفضت هذه النسبة عن واحد صحيح فهذا يعني بكل وضوح حتمية بيع جزء من المخزون حتى تتمكن المنشأة من سداد كل التزاماتها الجارية.

3- نسبة السيولة الجاهزة: وهي النسبة التي تهتم بأكثر أصول المنشأة سيولة وهي القيم الجاهزة

(المتاحات) وذلك في علاقتها بديونها قصيرة الأجل. ويتم حساب هذه النسبة وفقا للعلاقة

التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \text{المتاحات} / \text{ديون قصيرة الأجل} \times 100$$

إذا كانت هذه النسبة أقل من واحد صحيح يعني هذا أن:

-المؤسسة لا تجدد استثماراتها;

-تراجع نشاط المؤسسة;

-عدم استغلال المتاحةات في استثمارات جديد مما يؤدي تدهور قيمة هذه المتاحةات.

ثانيا: نسب التمويل واستقلالية المالية¹

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها سواء كان التمويل داخلي و تمويل خارجي، ومن أهم هذه النسب نجد:²

1-نسبة التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة.

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة} \times 100$$

إذا كانت هذه النسبة أقل من واحد صحيح، فإن رأس المال العامل سالب. هذا يعني أن الأموال

الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة ومنه جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض قصيرة الأجل.

2- نسبة التمويل الذاتي: وتعني هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها عن

طريق الأموال الخاصة. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول المتداولة} \times 100$$

¹ منير شاكر، مرجع سبق ذكره، ص57

² بن شهدة فضيلة، التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية بالنظام المحاسبي المالي الجديد، شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية جامعة مستغانم 2011-2012 ص58

إذا كانت هذه النسبة أقل من واحد صحيح هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها وتحتاج الى تمويل خارجي أي قروض.

3-نسبة الاستقلالية المالية: تقيس هذه درجة استقلالية المؤسسة لدائنها، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / على مجموع الديون x 100

ويقبل البنك اقتراض المؤسسات عندما تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و 2.

4-نسبة التمويل الخارجي: تعني هذه النسبة مدى تمويل أصول المؤسسة بأموال الغير وتمثل كذلك نسبة الاقتراض وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الأصول x 100

إذا كانت هذه النسبة منخفضة فإن المؤسسة لا تواجه صعوبات في تسديد قروضها، أما إذا كانت مرتفعة فإن في هذه الحالة لا تستطيع من قروض اضافية وتقع المؤسسة في عسر مالي. ثالثاً: نسبة المردودية:

وهي نسب يقاس من خلالها كفاءة ادارة المؤسسة في استغلال مواردها استغلالاً عقلانياً لتحقيق الأرباح.¹

و من أهم هذه النسب:²

1- المردودية المالية: تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

2- المردودية الاقتصادية: تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح، وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

3- المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية): تعتبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة نتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، وتحسب حسب العلاقة التالية:

المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج المؤسسة

4- مردودية النشاط (نسبة الهامش الاجمالي): تسمح هذه النسبة باكتشاف القدرات التجارية للمؤسسة، لذلك فهي تستعمل فقط من طرف المؤسسات التجارية فهي توضح الربحية التجارية لمختلف عمليات الشراء بغرض اعادة البيع، وهي تحسب بالعلاقة التالية:

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 202

² بن شهدة فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص 59

مردودية النشاط = الهامش الاجمالي / رقم العمال خارج الضريبة

5-نسبة التكامل العمودي (نسبة القيمة المضافة): تستعمل هذه النسبة لقياس مردودية المؤسسات الانتاجية لأن القيمة المضافة تأخذ بعين الاعتبار معطيات عوائد الانتاج وتكاليفه، و تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة القيمة المضافة = القيمة المضافة / رقم الأعمال خارج الضريبة.

رابعاً: نسب النشاط

تقيس نسب النشاط مدى فعالية المؤسسة في استخدام الموارد المتوفرة لديها، أي بمعنى آخر مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها المختلفة، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن وفيما يلي أهم هذه النسب:¹

1-معدل دوران المخزون:

تمثل هذه النسبة سرعة دوران المخزون لدى المؤسسة، وهي تعبر عن عدد المرات التي يتحول فيها المخزون الى مبيعات، و تحسب بالعلاقة التالية:

في المؤسسة التجارية:

معدل دوران المخزون = تكلفة شراء البضاعة المباعة / متوسط المخزون

في المؤسسة الصناعية:

معدل دوران المخزون = تكلفة شراء المواد الأولية / متوسط المخزون

وبشكل عام فان ارتفاع في عدد مرات الدوران قياساً بمعيار المقارنة يشير لقصر فترة الاستثمار في المخزون وهذا يعني سرعة تصريف المخزون عن طريق عملية البيع، في حين يشير الانخفاض في المعدل الى تضخيم الاستثمار في المخزون بأكثر من الحاجة المقررة لها اقتصادياً، الأمر الذي يعني ركود في المخزون.

يمكن حساب معدل الدوران المخزون بالأيام وفق العلاقة التالية:

معدل دوران المخزون بالأيام = (متوسط المخزون / تكلفة البضاعة المباعة) / 360

أو:

معدل دوران المخزون بالأيام = 360 / معدل دوران المخزون

2-معدل دوران الأصول المتداولة:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويتم

حساب هذا المعدل وفقاً للعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة

¹ بن شهدة فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص60

إذا انخفض معدل الدوران يعني ضعفا استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، أو يشير إلى حالة من الحالات التضخم في الاستثمار في الأصول المتداولة بأكثر من الحاجة المقررة لها اقتصادياً، أما إذا ارتفع هذا المعدل مقارنة بمعدل القطاع الذي تنتهي إليه المؤسسة فيعني ارتفاع كفاءة الإدارة في الاستغلال أصولها المتداولة.

3- فترة تحصيل الزبائن (المدينين):

تشير هذه النسبة إلى عدد الأيام التي يمكن خلالها المؤسسة تحصيل مالها اتجاه الزبائن، ويمكن حساب هذه الفترة كالتالي:

فترة تحصيل الزبائن = الزبائن و الحسابات الملحقه $x \frac{360}{\text{رقم الأعمال بكل الرسوم}}$ /
كما كانت هذه الفترة قصيرة كان ذلك جيد للمؤسسة.

4- فترة تأجيل الموردين (الدائنين):

تشير إلى عدد الأيام التي منحها المورد للمؤسسة حتى تقوم بتسديد ما عليها من ديون، ويمكن حساب هذه الفترة كالتالي:

فترة تأجيل الموردين = الموردين و الحسابات الملحقه $x \frac{360}{\text{رقم الأعمال بكل الرسوم}}$ /
كما كانت هذه الفترة طويلة كان ذلك جيد للمؤسسة.

المطلب الثالث : توظيف المعلومات لإتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل.¹

إن عملية التخطيط والرقابة التي تعدها دائرة المنشأة لفترة مقبلة والتي تعبر عن الناحية المالية إنما تعتمد على التنبؤ الذي يزودها بالإطار الذي تستند عليه وإن هذه العملية لتحظى بأهمية حيث يقوم بها المدير المالي للمشروع كمسؤول رئيسي.

إذ نقسم هذا التنبؤ إلى قسمين هما :

1 – التنبؤ المالي طويل الأجل : إذا كان المشروع بطبيعته طويل الأجل (إستثمارات) يحتاج إلى

أموال إضافية لتمويله والتي تختلف مصادر وتكلفة الحصول عليها والتي من الضروري توفيرها.

2 – التنبؤ المالي قصير الأجل : هذا الأخير بدوره يساعد على عملية التخطيط والرقابة والذي يركز

على نظام الموازنة النقدية التقديرية بإعتباره جزءاً من نظامها.

أساس وأساليب التنبؤ :

يرتكز التنبؤ أساساً على المبيعات إذ تعتبر كنقطة بداية، ومن خلاله يمكن تصنيف أساليب التنبؤ

إلى أساليب التنبؤ قصير الأجل أو بصفة خاصة نظام الميزانية التقديرية النقدية.

¹ - عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية (مدخل إتخاذ القرارات)، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 163-164-165.

1- أسلوب التنبؤ بإستخدام النسبة المئوية من المبيعات :

هو أسلوب بسيط على أساسه تحدد إحتياجات المشروع الأساسية أي أن زيادة مستوى المبيعات يتطلب حقوق أكبر وكذلك مخزون وأصول ثابتة هذا من جانب الأصول وأما من جانب الخصوم فيتوقع زيادة أوراق الدفع والمستحقات، بزيادة حجم المبيعات وكذا حجم الأرباح المحتجزة (أي عندما تحقق المؤسسة أرباحا لا توزعها بالكامل على الملاك) ما عدا السندات والأسهم العادية فلن تزداد بنفس النسبة والذي يمر بخطوات.

• إختلاف بنود (عناصر) الميزانية بإختلاف المبيعات.

• إعداد جدول يتضمن مختلف هذه العناصر معبرا عنها بشكل نسب مئوية من المبيعات.

2 – التنبؤ بإستخدام أسلوب تحليل الإنحدار :

هو بديل للأسلوب السابق في تقدير إحتياجات المشروع المالية وهو أفضل منه في هذه العملية (التقدير) خاصة الإحتياجات طويلة الأجل ويقوم هذا الأسلوب على اعتبار المبيعات دالة لمتغير واحد (الدخل القومي).

3 – الإنحدار غير الخطي البسيط.

4 – الإنحدار المتعدد.

الميزانيات التقديرية :

إن التخطيط لأعمال الشركة يساعدها على التفكير في المستقبل والقدرة على تنسيق وتنظيم الأعمال المختلفة ووضع معايير مختلفة ثم الرقابة عليها خاصة إذا كانت المؤسسات كبيرة ذات أعمال معقدة وهنا يتطلب الأمر تقدير جميع بنود الإيرادات والمصروفات لتحديد الربح المتوقع الحصول عليه في المستقبل نتيجة مشروعات ومنه فإن التخطيط يتناول ناحيتين وهما السيولة والنقدية وبذلك فإن الميزانية التقديرية هي خطة مالية للمنشأة تتضمن تفصيلات حول كيفية إنفاق الأموال على العمالة والمواد الأولية والسلع الرأسمالية كما تتضمن الطرق الممكنة للحصول على هذه الأموال ثم تبين الكفاءة العالية التي تستخدم بها الأصول تحقق ربحته مرتفعة، كما تعد أداة لفضح خطط المنشأة والرقابة على إدارتها وتختلف مدتها حسب إختلاف طبيعة المنشأة.

الميزانية التقديرية النقدية :

هي التي تساعد على التخطيط للإحتياجات النقدية في المدى القصير وتركز على التخطيط لإستثمار الفائض النقدي إذا وجد في المنشأة وكذا تمويل العجز إذا ما توقعته وجوده ويمكن لهذه الميزانية أن تغطي مدة قدرها سنة أو يمكن أن تكون أكثر أو أقل، ولكن بما أن هذه الشركات تواجه ظروفًا مختلفة ويمكن اعتبار هذه الظروف أساسا تعد عليه الميزانية شهريا وأما الشركات التي يتصف نشاطها بالإستقرار فتعد فيها الميزانية على أساس ثلاثة أشهر أو على أساس سنوي.

التنبؤ بالمبيعات :

- الهدف من إعداد كل موازنة هو التنبؤ بالمبيعات الذي يعد بالتعاون ما بين المدير المالي وإدارة المبيعات على أساس شهري وتمثل المبيعات المحصلة النفقات الخاصة بالإنتاج والمخزون وحجم التمويل المطلوب وتعد هذه التقديرات (التنبؤ بالمبيعات) على ضوء متغيرات خارجية وداخلية.
- 1 – التنبؤات الخارجية : تقوم بها وفقا للعلاقة ما بين المبيعات وبعض المؤشرات الإقتصادية مثل الدخل القومي، الدخل التخصصي المتاح للإستهلاك.
- 2 – التنبؤ الداخلي : هو التنبؤ عن طريق قنوات التوزيع للشركة وكثيرا ما تستخدم الشركات التنبؤات الداخلية والخارجية لإعداد التقديرات النهائية للمبيعات.
- إعداد الموازنة النقدية :

جدول رقم 07 : يوضح الموازنة النقدية في إطارها العام ومكوناتها

إلخ	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	
							<ul style="list-style-type: none"> ● المتحصلات النقدية (-) المدفوعات النقدية. = صافي التدفق النقدي. = النقدية آخر الفترة ● النقدية آخر الفترة. (+) التمويل المطلوب لتعويض العجز = النقدية آخر الفترة بما في ذلك التمويل المطلوب

المصدر: حنفي عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 191

- المتحصلات النقدية : هي كل العناصر التي ينتج عنها التدفق النقدي الداخل في أي شهر.
 - المدفوعات النقدية : تشمل كل المصروفات النقدية خلال هذه الفترة مثل المشتريات سداد أوراق الدفع.
 - صافي التدفق النقدي : هو الفرق ما بين المتحصلات والمدفوعات الخاصة بكل شهر
- وكنقطة أساسية نستخلصها هي أن هذه الميزانية تساعد الشركة في التعرف على الرصيد النقدي المتوقع في نهاية كل شهر ومعرفة ما إذا كان الرصيد يمثل فائضا نقديا *Cash surplus* أو عجز في النقدية *Cash shortage* ثم إمكانية المؤسسة من استثمار هذا الفائض في إستثمارات مالية قصيرة الأجل أو تغطية هذا العجز عن طريق قروض قصيرة الأجل وكل ما سبق يتحقق حينما يتوخى المدير المالي الدقة في إعداد التقديرات وغيرها من التنبؤات للتقليل من مخاطر عدم التأكد من خلال توفر المعلومات الدقيقة التي بواسطتها تعد الميزانيات النقدية التقديرية على أساس التنبؤ بالظروف المختلفة مثل الرواج والكساد... إلخ.

خلاصة الفصل الثاني:

رغم أن الميزانية المالية تعتبر من أهم الوثائق المحاسبية والتي تبين مجموع ما تملكه المؤسسة من حقوق وما عليها من ديون، إلا أنها لا تستجيب لمتطلبات التحليل الجيد للوضع المالية للمؤسسة فهي تعتبر ساكنة في وقت معين حيث أنها لا تؤخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية مما يستوجب على المحلل المالي إعداد الميزانية المالية بالمرور بعدة خطوات وتعديلات، والتي من خلالها يقوم بعملية التحليل عن طريق المؤشرات المالية والنسب المالية.

إذن فالتحليل المالي عن طريق النسب والمؤشرات المالية تعتبر أداة هامة وفعالة من أدوات التحليل

المالي

مقدمة الفصل الثالث:

بعد ما تم رصده من خلال الدراسة النظرية حول موضوع التحليل المالي ودوره في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ بمستقبلها

سوف نحاول إسقاط ذلك على واقع المؤسسة "تعاونية تربية الدواجن-الظهر فيب" لتكون حقلاً لدراسة الميدانية هذه من خلال دراسة دور التحليل المالي في الحفاظ على ممتلكات المؤسسة

:ولذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهي على النحو التالي

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة

المبحث الثاني: حساب عناصر التوازن المالي والنسب المالية وتحليلها

المبحث الاول : لمحة عامة عن المؤسسة

المطلب الاول: لمحة عامة عن مجمع تربية الدواجن بالغرب "GAO-ORAVIO"

الديوان الوطني القومي يعتبر من الوحدات الاثني والثلاثين المورثة عن العهد الاستعماري والموزعة عبر الوطن.

تم تأسيس هذه الوحدة سنة 1952 من طرف الشركة الإسبانية « makala » ورممت من طرف الديوان القومي لأغذية الأنعام بـ 4-4-1969 وهذا تحت إشراف وزارة الفلاحة والصيد البحري بشكل مؤسسة عمومية ذات نشاط إنتاجي لأغذية الأنعام مركزها الرئيسي الجزائر العاصمة.

مرت هذه المؤسسة بعدة تحولات نتيجة الإصلاحات الاقتصادية ذات رأس مال إجمالي قدر بـ 7.000.000.000 دج حيث أصبحت مؤسسة ذات تسيير لامركزي وسميت بـ ONAB حيث أدمجت فيها المؤسسات الثلاث:

ORAVIO و OREVI و ORAC حيث كانت هذه الشركات في حالة انهيار وإفلاس فقرّر ONAB دمجهم ليصبحوا شركة ومنظمة واحدة تحت قيادتها حيث ساهمت برأس مال قدره 80% والشركات الثلاث الأخرى ساهمت بـ 20% من رأس المال وكان هذا كله بتاريخ ماي 1998 وحولت:

وتقع في ناحية الغرب GAO إلى ORAVIO

وتقع ناحية الشرق GAE إلى OREVI

ORAC حولت إلى GAC وتقع هذه الأخرى في الوسط

وكل هذه النواحي تتعامل مع المديرية المركزية الشركة القابضة ONAB الوحدة UAB محل الدراسة هي مجمع تربية الدواجن للغرب GAO-ORAVIO والذي أنشأ بـ 19-1-1998 برأس مال قدره 7.000.000.000 دج وارتفع إلى 7.003.000.000 دج مقرها مستغانم وتوظف حاليا 86 عامل.

يقتصر عمل الوحدة على الإنتاج والبيع والمديرية تابعة للمؤسسة الأم ORAVIO المتواجدة بصلامندر، مستغانم وتعتبر السلطة المشرفة عليها كما أنها المسؤولة والمتحكمة بالأسعار وكذا المصدرة للأوامر في إنتاج منتج معين أو تغييره وهي مسؤولة عن سير الوحدة محل الدراسة ومعالجة أي طوارئ كما أنها تتحمل النتيجة.

هذه الوحدة تنتمي إلى الغرب وتضم سبع وحدات فرعية: وهران، مستغانم، تلمسان، سيدي بلعباس، تيارت، بشار، البيض، وستة مراكز لتربية الدواجن بشكل شركات والتعامل يكون مع بعضها البعض وهذا لسد حاجتها الضرورية والتبادل المشترك للمواد الأولية.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة "تعاونية تربية الدواجن - الظهرة فيب"

تنفيذا للقرار رقم 1 الصادر في 18 جوان 2000 للجمعية العامة الغير عادية و طبقا للقرار رقم 07 للجمعية العامة لـ ONAB-SPA الصادر في 28 نوفمبر 1999 الذي قرر تحويل الطبيعة القانونية للشركة ذات المسؤولية المحدودة ذات الشخص الوحيد EURL-DAHRA VIP إلى شركة ذات أسهم تعاونية تربية الدواجن -VIP-DAHRA هي مؤسسة اقتصادية عمومية تابعة لمجمع تربية الدواجن بالغرب "GAO" Groupe AVip de L'ouest، مقسمة إلى 4 وحدات إنتاجية تقع على محور 150 كلم وهي:

- وحدة بن عبد المالك رمضان
- وحدة سيدي لخضر بولاية مستغانم.
- وحدة عين مران
- وحدة بني راشد بولاية شلف.
- وحدة ملاكو بولاية تيارت.
- وحدة بير الجير بولاية وهران .

تقع المؤسسة ببلدية حجاج طريق البحري ولاية مستغانم. يرأسها المدير العام السيد بن قرار بن ذهيبية طبقا لقرار مجلس الإدارة رقم 35/06 الصادر في 04/03/2006.

يقدر رأسمالها بـ 452550 دج مقسم إلى حصص ذات قيمة 10000 دج.

محافظ الحسابات: السيد باسور محمد.

1. أعضاء الإدارة:

- السيد طاهري العيد رئيس مجلس الإدارة.
- السيد درقال رضوان.
- السيد بوعكاز أحمد.
- السيد فلوجي محمد.
- السيد عموري العربي.

2. زبائن المؤسسة:

- المربون الخواص.
- تجار الجملة.

3. موردو المؤسسة

- EPE havip-hacine
- UCPA oran
- UAB mostaganem
- UAB rahouia
- UAB beniyahi
- SPA.SAO oran

4. نشاط المؤسسة:

يتمثل نشاط التعاونية في تربية الدجاج البياض و بيعه, حيث تبدأ العملية باقتناء الأفراخ بعد التفقيس بيوم واحد من طرف التعاونيات المتخصصة في التبييض.

يتم وضع هذه الأفراخ في بيوت خاصة مجهزة بمعدات خاصة تتمثل في :

أ. الضوء: كمادة أولية أساسية و ضرورية تتغير طاقتها حسب المواسم.

ب. الغذاء: تتم تغذية الدجاج بالمرور بعدة مراحل مقسمة على المدة اللازمة لتربية الدجاج والتي لا تتجاوز 8 أسابيع مع الأخذ بعين الاعتبار عمر الفرخ إلى جانب الحقن المبرمة له في مدة التربية إلى أن يصبح الفرخ دجاجة فتقوم المؤسسة ببيعه لتتم بعد ذلك فترة النقاهاة التي يقوم بها عمال مختصون لتهيئة البيوت من جديد.

5. عدد العمال

الجدول رقم 01: يوضح عدد العمال في الوحدات

الوحدات	سيدي لخضر	بن عبد المالك رمضان	عين مران	بني راشد	ملاكو	بير الجير
عدد العمال	18	18	18	19	23	24

مصدر: وثائق المؤسسة

عدد العمال في المقر: 28

- الادارة العامة: 06
- مديرية الادارة العامة: 11
- مديرية التقنية: 05
- مديرية التجارة: 02
- مديرية المالية و المحاسبة: 04

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

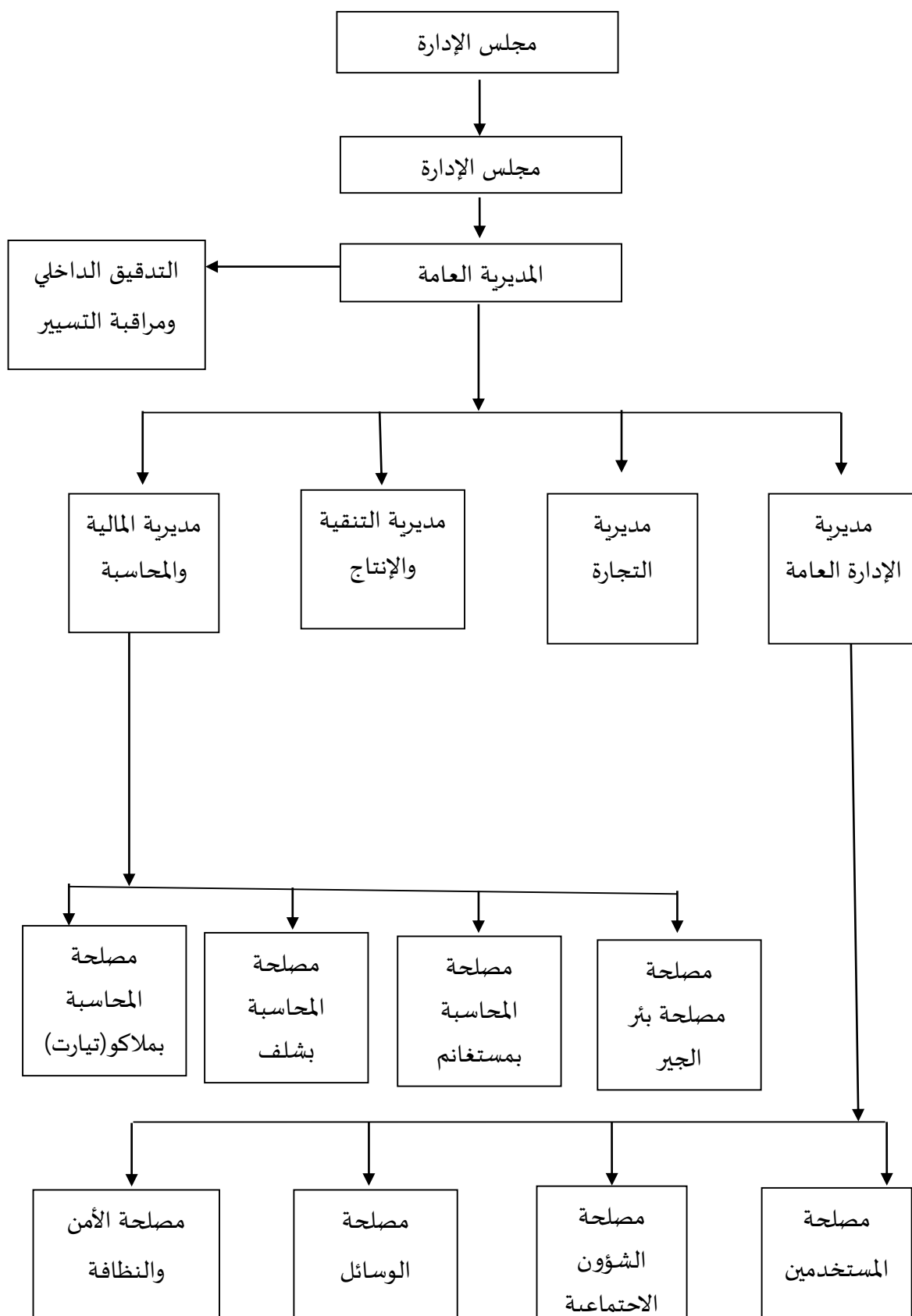
■ تعريف التنظيم: تعني كلمة التنظيم التجديد وهو يشكل الإطار الذي يجب أن تعمل المؤسسة ضمنه ويمكن تعيين الجهات المعنية به فيما يلي:

-المدير العام والمساعدون: مهامهم وضع الأهداف والسياسات رؤساء الإدارة والمصالح: وظيفتهم تنحصر ضمن تطبيق تلك القرارات الخاصة بإنجاز الأهداف والسياسات المسطرة.

-الهيكل التنظيمي: هو مخطط يمثل مجموع هياكل المؤسسة الموجودة بين المصالح كما أنه وسيلة للإعلام الداخلي لأنه يقوم بترتيب وضعية كل عامل في المؤسسة ويبين معظم المهام المؤداة من طرف المصالح والأشخاص فهو يلعب دورا هاما في المؤسسة ويمتاز بسرعة التنفيذ وبالبساطة والسهولة.

-الهيكل الخاص بالوحدة: تحتوي المديرية العامة للوحدة على مراقب المصالح ومراقب الميزانية وأمانة المدير وتتكون هذه الأخيرة من ستة دوائر وتتفرع بدورها إلى مصالح كما هو مبين في الهيكل الآتي

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي للمؤسسة "تعاونية تربية الدواجن-الظرفيب"



المصدر: مؤسسة ORAVIO بحجاج - مستغانم.

مهام ووظائف الظهرة فيب:

1. مديرية الإدارة العامة تتمثل مهامها في:
 - الاطلاع على سياسة المؤسسة في مجال الموارد البشرية.
 - تحديد القواعد في مجال علاقة العمل.
 - ضمان متابعة ممتلكات المؤسسة.
 - تنفيذ ومراقبة السياسات والتنظيمات في ميدان الوثائق والوسائل.
2. قسم التدقيق ومراقبة التسيير: تهتم ب:
 - اعداد برنامج التدقيق الداخلي.
 - اعداد مختلف إجراءات التسيير.
 - تحليل الفعالية على كل مستويات التسيير وتقديم التوصيات لتحسين أدوات المراقبة.
3. مديرية التجارة :
 - إعداد السياسة التسويقية للمؤسسة.
 - تحليل الميزانيات التقديرية للمبيعات.
4. مديرية المحاسبة والمالية:
 - مسك حسابات المؤسسة.
 - المراقبة المالية والمحاسبية.
 - تحديد سياسة التمويل للمؤسسة.
 - ضمان المتابعة والتنسيق بين النشاطات المالية والمحاسبية.
5. مديرية التقنية:
 - الاقدام على تطبيق الإجراءات التقنية.
 - تحسين أمن أجهزة الانتاج.
 - إعداد مخطط الإنتاج للمؤسسة.
 - احترام القوانين والأنظمة.

المبحث الثاني: حساب عناصر التوازن المالي والنسب المالية وتحليلها

من خلال ما عرضناه في المبحث الأول سنتطرق في هذا المبحث الى حساب عناصر التوازن المالي و النسب المالية وتحليلها.

المطلب الأول: حساب عناصر التوازن المالي

يركز تحليل مؤشرات التوازن المالي على 3 مؤشرات هي:

1- راس المال العامل : اموال الخاصة + الديون طويلة الأجل- الأصول الثابتة=FR

القيمة الوحديّة =مليون دينار

جدول رقم 02: يوضح رأس المال العامل

2015	2014	السنوات البيان
4684	4592	اموال خاصة
3814	4435	ديون طويلة الاجل
3796	3162	اصول ثابتة
4702	5865	راس المال العامل

مصدر: مصلحة المالية والمحاسبة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن راس المال العامل موجب خلال السنتين وهذا يعني أن الأموال الدائمة قد خطت الأصول الثابتة, وإن المؤسسة قادرة على تحقيق هامش الأمان.

2- احتياجات رأس المال العامل: قيم الاستغلال + قيم القابلة للتحقيق - ديون قصيرة الأجل = BFR

القيمة الوحيدة = مليون دينار

جدول رقم 03: يوضح احتياجات رأس المال العامل

السنوات	2014	2015
البيان		
قيم الاستغلال	857	756
قيم قابلة للتحقيق	6413	5767
ديون قصيرة الاجل	1883	2390
Bfr	5387	4133

مصدر: مصلحة المالية والمحاسبة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن الحاجة إلى رأس المال العامل موجب خلال السنتين وهذا يعني أن موارد الدورة اكبر من احتياجات الدورة أي أن المؤسسة قادرة على توفير السيولة لتغطية ديونها المستحقة .

3-الخزينة : خزينة الأصول – خزينة الخصوم =TR

القيمة الوحديية =مليون دينار

جدول رقم 04: يوضح الخزينة

2015	2014	السنوات البيان
569	478	خزينة الأصول
-	-	خزينة الخصوم
569	478	TR

مصدر: مصلحة المالية والمحاسبة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن الخزينة موجبة وانه ليس لهده المؤسسة خزينة الخصوم مما يجعلها في وضعية جد إيجابية بحيث يمكنها تمويل بسهولة الاحتياجات والمتطلبات الطارئة .

المطلب الثاني : حساب النسب المالية وتحليلها

1/نسبة التمويل الذاتي = أموال خاصة/ أصول ثابتة

القيمة الوحديية =مليون دينار

جدول رقم 05: يوضح نسبة التمويل الذاتي

2015	2014	السنوات البيان
4684	4592	أموال خاصة

3796	3162	أصول ثابتة
1.23	1.45	التمويل الذاتي

مصدر: من مصلحة المالية والمحاسبة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي أكبر من 1 هذا يعني وجود أموال خاصة أصغر من أصول ثابتة هذا يعني أننا المؤسسة قادرة على تجنب الحالات الطارئة كالكساد في المخزون أو صعوبات تحصيل الحقوق المؤسسة وهي في وضعية جيدة

2/نسبة التمويل الدائم = موارد دائمة/ أصول ثابتة

القيمة الوحيدة = مليون دينار

جدول رقم 06: يوضح نسبة التمويل الدائم

2015	2014	السنوات البيان
8498	9027	موارد دائمة
3796	3162	أصول ثابتة
3.76	2.85	التمويل الدائم

مصدر: مصلحة المالية والمحاسبة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم موجبة وفي تزايد خلال السنوات ومنه المؤسسة قادرة على تحقيق هامش الأمان.

3/نسبة الاستقلالية المالية= مجموع الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

القيمة الوحديّة =مليون دينار

جدول رقم 07: يوضح نسبة الاستقلالية المالية

السنوات	2014	2015
البيان		
الأموال الخاصة	4592	4684
مجموع الخصوم	10910	10888
نسبة الاستقلالية المالية	0.42	0.43

مصدر: مصلحة المالية والمحاسبة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية في هذه المؤسسة جد إيجابي فهو \
يمثل خلال الفترة نسبة ثابتة بحيث تمثل الأموال الخاصة تقريبا نصف قيمة مجموع الخصوم
للميزانية كما يعبر على ان هامش الاستقلالية المالية في صالح المؤسسة قياسا بالملتزمات الواجبة عليها.

5/نسبة قابلية السداد = مجموع الديون طويلة الأجل /مجموع الأصول

القيمة الوحديّة =مليون دينار

جدول رقم 08: يوضح نسبة قابلية السداد

السنوات	2014	2015
البيان		
الديون طويلة الأجل	4435	3814

10888	10910	مجموع الأصول
0.35	0.40	نسبة قابلية السداد

مصدر: مصلحة المالية والمحاسبة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة قابلية السداد منخفضة أي أن هناك ضمان أكثر. تستعمل هذه النسبة لمقارنة حجم الديون المؤسسة مع أصولها لقياس مدى ضمان أموالها.

6/ نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة / ديون طويلة الأجل

القيمة الوحيدة = مليون دينار

جدول رقم 09: يوضح نسبة السيولة العامة

2015	2014	السنوات البيان
7092	7748	مجموع الأصول المتداولة
3814	4435	ديون طويلة الأجل
1.85	1.74	نسبة السيولة العامة

مصدر: مصلحة المالية والمحاسبة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة العامة أكبر من 1 هذا يدل على وجود أصول متداولة لدى المؤسسة تمكنها من سداد التزاماتها من ديون ومستحقات اتجاه المؤسسة الأخرى.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا التطبيقية التي قمنا بها في مؤسسة "تعاونية تربية الدواجن-الظهرفيب" وبعد الاطلاع على المعلومات والوثائق وحساب كل المؤشرات والنسب المعبرة والمحللة للوضع المالي للمؤسسة و برغم من صعوبة الحصول على أهم مصادر المعلومات التي تساعدنا أكثر في تحليل وضعية المؤسسة الا أننا وصلنا الى النتائج التالية:

- السيطرة على رأس المال العامل من خلال التحكم في الاستثمار وحماية حقوق الملكية.
 - توفرها على رأس مال العامل الذي يحقق لها هامش الأمان
 - تمتعها بخزينة موجبة خلال السنتين مما يبين أن حالتها المالية جيدة.
- وفي الأخير يمكن القول أن وضعية المؤسسة المالية في حالة جيدة على العموم.

الخاتمة العامة :

نظرا للتطورات والتحولت التي يشهدها المجال الإقتصادي كنظام خوصصة المؤسسات ونظام الدخول في إقتصاد السوق والمنافسة، أصبح تسيير هذه المؤسسات وإدارتها عقيما وغير فعال إذا لم يكن مبنيا على أساس مجموعة من القرارات والتي يكون ثمرة دراسات معمقة، مع الأخذ بعين الإعتبار الظروف الداخلية للمؤسسة

(الإمكانيات المتاحة) من جهة والظروف الخارجية (تغيرات المحيط الخارجي لها) من جهة أخرى. فالتسيير العقلاني والرشيد للموارد والإستخدامات المتاحة ، والمتابعة الدقيقة لمختلف عمليات المؤسسة وغيرها من المهام التي يؤديها المسير المالي لا تكون إلا بالإعتماد على تقنيات مساعدة لإتخاذ قرارات مستقبلية إتجاه المؤسسة، ويعتبر التحليل المالي أهمها، فهو عبارة عن أداة تمكنا من إكتشاف نقاط القوة وتعزيزها وكذا نقاط الضعف وتفاديها.

وبما أن التحليل المالي كان موضوع دراستنا كان لابد لنا من التعرف على المفاهيم الأساسية له وكذلك مختلف الأدوات التي يستعملها والتي تعطي نتائج وأرقام لها تفسيرات مالية، وهذه الأخيرة تعد كقاعدة لإتخاذ القرارات والإجراءات من طرف المسؤولين.

وهذا ما مكننا من استنتاج صحة الفرضيات التالية:

1-الفرضية الأولى:

-الأرقام الواردة في القوائم المالية صعبة الفهم والتفسير، بالإضافة الى أن المنشآت التي تستخدم التحليل المالي لأرقام البيانات تخفي الكثير من الإيضاحات
-التحليل المالي يساعد على تفسير الأرقام القوائم المالية، مما يساعد المنشآت في معرفة نقاط القوة والضعف من خلال مقارنة البيانات مع بعضها البعض.

التحليل المالي يحسن نوعية المعلومات ويقلل عنصر المخاطر بالنسبة للمستثمرين.

2-الفرضية الثانية:

-يؤدي التحليل المالي الى تحسين نوعية معلومات القوائم المالية
-استخدام أسلوب النسب المالية يساعد على تقييم أداء المالي للمنشآت.
-تحليل قوائم المالية يعمل على تقييم ومقارنة أداء المنشآت الواحدة لعدة سنوات، بالإضافة الى تقييم ومقارنة أداء عدة منشآت مماثلة.

3-الفرضية الثالثة:

-معلومات تقارير التحليل المالي تعمل على ترشيد قرارات الإدارة، ومن تم زيادة كفاءة تلك القرارات.

1/ نتائج الدراسة النظرية :

- التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بها عرض نتائج الأعمال والمساهمة في التشخيص المالي للمؤسسة.
 - التحليل المالي وسيلة للتحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض إليها في المستقبل.
 - التحليل المالي يعتبر أداة فعالة للتحكم في تسيير المؤسسة.
 - التحليل المالي يعتبر خطوة تمهيدية وضرورية للتخطيط المالي.
 - إن الوظيفة المالية للمؤسسة تعد ضرورية بدورها في التحكم في نشاط المؤسسة من جهة ونجاح إستراتيجيتها من جهة أخرى.
- من خلال دراستنا التطبيقية لمؤسسة "تعاونية تربية الدواجن-الظهرة فيب" توصلنا إلى النتائج التالية :

2/ نتائج الدراسة التطبيقية :

- إن مؤسسة "تعاونية تربية الدواجن-الظهرة فيب" تملك من الكفاءات المهنية والوسائل المالية المتاحة ما يجعلها تحتل مكانة هامة في هذا المجال.
- من خلال الأساليب والسياسات الناجحة التي تنتهجها هذه المؤسسة تتجلى لنا أنها ساعدتنا وبقدر كبير في إحتلال هذه المكانة.
- خلال فترة الدراسة وجدنا أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة نتيجة حسن استخدامها وتسييرها للموارد المتاحة.

3/ توصيات الدراسة :

بناء على ما سبق ومن خلال دراسة الحالة التي قمنا بها على مستوى مؤسسة "تعاونية تربية الدواجن-الظهرة فيب" ، لاحظنا أنه رغم النتائج الإيجابية التي حققتها المؤسسة والمتزايدة ، إلا أنها تعاني من بعض الإختلالات التي إذا لم تتم معالجتها سيكون لها آثار سلبية على مستقبل المؤسسة.

لذا ارتأينا تقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن تساعدنا في تخطي هذه الإضطرابات والتي تتمثل فيما يلي :

- على المؤسسة أن تعمل على التقليل من ديونها وذلك لتعزيز ثقة المتعاملين معها.
- الزيادة في الطاقة الإنتاجية : الزيادة في الإستثمارات الإنتاجية كالتجهيزات الإجتماعية.
- على المؤسسة أن تعمل على التقليل من مصاريفها أي استعمال أحسن الطرق بأقل تكاليف.
- الدفع من الأموال الخاصة لتوسيع نشاط المؤسسة وتوظيفها بما يتناسب مع وضعيتها.

4/ آفاق البحث :

نرجو من خلال هذه الدراسة أن نكون قد ساهمنا ولو بقدر بسيط في الإلمام بجوانب الموضوع وإزالة الغموض والالتباس، إلا أننا نترك المجال مفتوحاً أماما الطلبة والباحثين للتطرق لهذا الموضوع والتوسع فيه أكثر.

المراجع

الكتب بالعربية:

- 1- منير شاكر محمد-التحليل المالي مدخل صناعة القرارات-الطبعة الأولى دار وائل للنشر-عمان
- 2-صادق الحسيني – التحليل المالي و المحاسبي دار مجد لنشر و التوزيع 1998
- 3-زياد رمضان –أساسيات التحليل المالي –دار وائل للنشر 1997 –الأردن
- 4-عبد الحليم كراجه وآخرون-الإدارة والتحليل المالي-ط1-دار صفاء للنشر والتوزيع-الأردن
- 5-عبد الغفار حنيفي، استراتيجية الادارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية- المكتب العربي الحديث- الاسكندرية مصر 2008
- 6-وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، اثناء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009
- 7-علي عباس، الادارة المالية، اثناء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008
- 8-عبد الرحمن عطية، " المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد "، دار جليطي للنشر، الجزائر، 2009
- 9-وليد ناجي الحياي، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي)، مؤسسة الوراق، عمان الأردن، 2000
- 10-محمد بوتين،"المحاسبة المالية (معايير المحاسبة الدولية)"، دار النشر، الجزائر، 2010
- 11-ن حاج علي مديرة دار بلقيس للنشر،"النظام المحاسبي المالي الجديد"، دار بلقيس للنشر، الدار البيضاء، الجزائر 2009
- 12-صرامة عبد الوحيد،"النظام المحاسبي المالي نظرة جديدة للتحليل المالي قراءة في جدول حسابات النتائج":الملتقى الوطني الأول حول حوكمة المحاسبة، جامعة أم البواقي، 2010
- 13-شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، المكتبة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
- 14-ناصر دادي عدون، محمد فتحي نواصر، دراسة الحالات المالية ، دار الافاق للنشر، الجزائر، 2001

15-لحلف عثمان، التسيير المالي والتحليل المالي، الجزء الأول، مطبوعات جامعية، جامعة الجزائر، 2001-
2002

16- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية (مدخل إتخاذ القرارات)، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، الدار
الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000

كتب بالفرنسية:

1-collection gestion ,(système comptable financier SCF),BERTI édition,2009

2-erci dumalaned, comptabilité générale (conforme an SCF et aux normes comptables
internationales IAS/AFRS) BERTI édition, Alger , 2009

3-chantal buissart et M.benkaci, (Analyse financière conforme an scf) BERTI édition, 2005

مذكرات:

1-بن شهدة فضيلة، التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية بالنظام المحاسبي المالي الجديد، شهادة الماستر،
قسم العلوم الاقتصادية جامعة مستغانم 2011-2012